الأسس المنهجية عند المحدثين

إعداد

د/ سامح عبد الله عبد القوي سولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين بالقاهرة

ملخص بحث:

الأسس المنهجية عند المحدثين

إعداد:

د. سامح عبد الله عبد القوي متولي

مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين القاهرة

تهدف هذه الورقة إلى تتبع الأسس المنهجية التي يستخدمها رواة الحديث في ممارساتهم الحديثية وتقييم الروايات، وكذلك في التحقق منها أو رفضها. وتقدم الدراسة ست أسس رئيسية على النحو التالي:

١. المنهجية الاستقرائية: منهجية علمية فطرية رائعة اعتمد عليها المحدثون تماماً. ويشهد تاريخهم وتراثهم على تتبعهم الهائل للجسيمات، بالإضافة إلى عمليات التفتيش الشاملة للرواة والحكايات. في الواقع، تم تحديد سماحة الناقد بشكل رئيسي من خلال كيف يمكن أن يحث بشكل ملحوظ وتتبع.

٢- المنهجية المقارنة: مقارنة وموازنة استنتاجات التعريف، ودراسة تلك الاستنتاجات، وموازنتها مع بعضها البعض للتوصل إلى حكم صحيح.

٣. الحجة العلمية: نهج تكميلي مستمد من الحجج السابقة. وهو يحدد طريقة النقاش والحوار بين العلماء في مختلف المناقشات العلمية. والأكثر تميزاً من هذه المجالات هو "فن الدراسة".

٤. النقد المعقول للحكايات: استخدم المحدثون سبباً لانتقاد الروايات. على الرغم من أنها نادرا ما صياغة القواعد النظرية لذلك، فهي قابلة للكشف تماما

في تطبيقاتها العملية. إن تتبع أحكامهم الانتقادية في كتبهم يبين مدى وجود تلك القواعد في هذه العملية.

٥. الحكم الموضوعي الواقعي للرواة والحكايات: الاعتراف بالحقيقة هو الخطوة الأولى للتعامل معها. الاعتراف بالأشياء كما هي تحدد الموقف المطلوب تجاهها، أو التطابق أو النظر.

٦. بناء على الشك المنهجي: بدأ منتقدو المعتصمين بالشك في صحة قضايا الحديث والأمور حتى تثبت صحته. ولم يعتبروا الحديث صحيحاً إلا إذا استوفى الشروط الخمسة: سلسلة انتقال متصلة، وعدالة للصحفيين، وتماسك تام، وغياب غريب الأطوار أو عيب. وحتى هذه الشروط تخضع للتدقيق في كل حديث قيد الدراسة ، لذلك لا يقبل أي منها حتى يثبت صحتها .

The Methodological Bases of the *Muḥaddithūn* (Hadith Narrators)

By: Dr. Sameh Abdullah Abdul-Qawi Metwally

Abstract

This paper aims to track the methodological bases used by the *Muḥaddithūn* (Hadith Narrators) in their Hadith practices and assessment of narrations, as well as in validating or rejecting them. The study presents six main bases, as follows:

1. Inductive Methodology: a remarkable innate scientific methodology that the *Muḥaddithūn* completely relied on. Their history and heritage bears witness of their massive tracing of particles, in addition to full-scale inspections of narrators and narrations. In fact, the eminence of a critic was mainly determined by how remarkably he could induce and trace.
2. Comparative Methodology: comparing and balancing the conclusions of induction, studying those conclusions, and weighing them against one another to reach a valid verdict.
3. Scholarly Argumentation: a complementary approach derived from the previous ones. It determines the manner of debate and dialogue among the scholars in different scientific discussions. The most distinct of these is "the Art of Studying."
4. Reasonable Criticism of Narrations: the *Muḥaddithūn* employed reason to criticize narrations. Even though they rarely phrased theoretical rules for it, they are quite detectable in their practical applications. Tracking their critical verdicts in their books demonstrates how present those rules were in the process.
5. Realist Objective Judgment of Narrators and Narrations: recognizing the truth is the first step to dealing with it. Recognizing things as they are determines the stance required towards them, be it conformation or consideration.
6. Building on Methodological Doubt: the critics of *Muḥaddithūn* started out by doubting the validity of Hadith issues and matters

until proven valid. They judged a Hadith as correct only if it fulfilled the five conditions: a connected chain of transmission, justice of reporters, total coherence, and absence of eccentricity or blemish. Even these conditions are under scrutiny in every Hadith being studied, so none of it is accepted until it is proven valid.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله مُتمّم النِّعم والإحسان، ومُعلم الحكم للإنسان، الذي نور بكتابه القلوب، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب، والصَّلاة والسَّلام على لبنة التمام، صلاة مُتصلة البقاء والدوام، وعلى أصحابه الغُر الميامين، وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعـد،

فإنَّ علم الحديث من العُلوم التي ألهم الله هذه الأمة في أول عهدها العناية به، والاجتهاد في سبيل حفظه، وتدوينه، ونقله، ونشره، وبذل كل الجهد على تلقيه وجمعه، والتنافس في ضبطه وإتقانه، والاهتمام بكل ما يتصل به من علوم وفنون إلهامًا قويًّا واضحًا تجلت فيه حكمة الله وعنايته بصيانة هذا الدين وإكماله، حتى كان ذلك دافعًا نفسيًّا تستشعر الأمة مصدره ، وكأن الذي يسوقها نحو هذه الغاية النَّبيلة سوقًا قويًّا تجد في الانسياق إليه، والاستجابة له لذة لا تعدلها لذة، وراحة لا تعدلها راحة، فتهون لأجل ذلك عليها المتاعب والمشقات، وتقصُر في سبيلها الأبعاد والمسافات، وتتدفق على طلبه من مظانِّه، وحفظه وروايته من أهله، ونقله من مكان إلى مكان؛ سيول وجيوش من أذكياء الأمم والشُّعوب، لا يُعرف نظيرهم في تاريخ أمة وحضارة، ولا في تاريخ علم وثقافة، وكان كل ذلك سرًّا من الأسرار الإلهية، وبُرهانًا ساطعًا على مدى عناية الله تعالى بهذه الرِّسَالة التي ختم الله بها الرِّسالات، وبهذه الشِّريعة التي قضى الله ببقائها وخلودها، وانتشارها وعمومها لجميع العصور والأجيال، فهذا الإلهام الذي كان سببًا لاندفاع الأمة إلى حفظ الحديث النَّبوي مرة، وإلى نقده قبولا أو ردًّا مرة ، وإلى استنباط الأحكام

وتفريع الفروع مرة أخرى، وإلى تدوين العلوم المنبثقة من نصوصه ؛ من نحو وصرف وبلاغة، وإلى تأليف الكتب وصناعة العلم والمَلَكات التي لها أثر ظاهر في جودة هذا العلم أو ذلك الفن، وهذا أمر طبعي، وفُرِعَتْ علوم وفنون في الحديث؛ منها علم الجرح والتَّعديل، وعلم العِلل، وهما ركيزتا السُّنة المشرفة، بهما استطاع المسلمون تنقية مِيراث النُّبوة مما عَلِقَ به مما ليس منه من قبل أهل الزَّيغ والباطل من المتروكين والكذابين، ومن أهل الغفلة والضعف واللين، والذين تنعدم عندهم المنهجية في التَّفكير، وتضطرب في غالب الأمور، فيحدث الخلط بين ما هو كائن وبين ما ينبغي أن يكون؛ فتصدر أحكام وحلول كثيرة بناء على مقدمات غير موجودة، واستنتاجات لا تستند إلى مقدمات، كما أن هناك مقدمات تستخلص منها نتائج مع فقد الارتباط المنطقي والواقعي بينها؛ مما يُحدث خللًا كبيرًا في بناء الفهم والتَّصورات.

لقد أَسس المحدِّثون قواعد في هذه العلوم فشهد لهم المنصفون بالتَّفوق في صياغة مَناهج البحث والتَّفكير صياغة مُحكمة، كالمنهج الاستقرائي، حيث تتبعوا أخبار الرُّواة بِدقة، وسَبَروا مروياتهم حديثًا حديثًا بما لا يخطر على بال غيرهم، وبذلك ميزوا بين الثِّقة والضَّعيف والمتروك والكذاب، وبينوا صواب الرَّاوي ووهمه، وكالمنهج التَّاريخي؛ حيث استنطقوا الحوادث وحللوها، وربطوا الأسباب بمسبَّباتها، وغير ذلك مما يشهد به الأعداء ويُقر به الخُصماء.

وقد أحدث علم الحديث نُقلة منهجية في تشكيل العقلية الإسلامية من حيثُ التَّعامل مع النَّص ثبوتًا وتوثيقًا، فهو علم أنشأه العقل المسلم على غير مِثال سبق، وهو يُمثل إضافة في التَّأصيل للفكر المنهجي، والتَّحصين الثَّقافي،

والتَّميز الحضاري للمسلمين، وللمنهج دور خطير في حركة الإنسان الفكرية والحضارية عُمومًا؛ فمن دون منهج فليس ثمةَ طريقٌ يُوصل إلى الأهداف، مهما بُذل من جُهد، وقُدِّم من عطاء، ومن آثار هذه النُّقلة المنهجية في تشكيل العقل الإسلامي قضية التَّحويل من عقل خُرافي يتبع الظُّنون والأوهام إلى عقل عِلمي يتبع الحُجة والبرهان، ومن عقل مُقلد تابع إلى عقل مُتحرر مُستقل، ومن عقل مُتعصب إلى عقل مُتسامح، ومن عقل راكد إلى عقل يقظ مُتحرك (١).

ونذكر في هذا السِّياق شهادة المؤرخ الدُّكتور أسد رستم(٢) على ما وصل إليه المحدِّثون من تقعيد القواعد، ومن رسم مناهج البحث العلمي؛ لتمييز الأخبار، صحيحها من سقيمها، وصوابها من خطئها، قال: «وأول من نظم نقد الروايات التَّاريخية ووضع القواعد لذلك عُلماء الدِّين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطرارًا إلى الاعتناء بأقوال النَّبي، وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل، فقالوا:«إن هو إلا وحي يوحى»، ما تُلي منه فهو القرآن ومالم يتل

(١) ينظر: أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم للدكتور خلدون الأحدب(ص:٦، ٧).

(٢) أسد رستم: هو أسد بن جبرائيل رستم، الدكتور في الفلسفة: مؤرخ لبناني من العلماء بالوثائق،

ومولده ومدفنه في الشوير ببيروت ، تعلم في المدرسة (الجامعة) الأميركية ببيروت وتخرج بجامعة شيكاغو، وعاد فعين أستاذا مساعدا بالجامعة الأميركية (سنة ١٩٢٣) فأستاذا للتاريخ الشرقي (١٩٢٧) وجمع لمكتبتها مجموعة كبيرة من الوثائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية عن الأقطار الشامية في عهد الحكومة المصرية، ونشر منها خمسة مجلدات ضخمة. وبلغ ما أصدره مُنفردا وبالاشتراك مع غيره نحو (٣٠) مؤلفا. وتوفي ببيروت (١٩٦٥م). ينظر: «الأعلام» للزركلي (٢٩٧/١-٢٩٨). بتصرف يسير.

فهو السُنة، فانبروا لجمع الأحاديث ودرسها وتدقيقها، فأتحفوا علم التَّاريخ بقواعد لا تزال في أُسسها وجوهرها، مُحترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا.... قال: «فأكببتُ على مُطالعة كُتب المصطلح، وجمعت أكثرها، وكنت كلما ازددت اطلاعًا عليها، ازداد ولعي بها، وإعجابي بواضعيها... والواقع أنه ليس بإمكان رجال التَّاريخ اليوم أن يكتبوا أحسن منها في بعض نواحيها، وذلك على الرَّغم من مُرور سبعة قرون عليها، فإن ما جاء فيها من مظاهر الدِّقة في التَّفكير والاستنتاج تحت عنوان تحري الرِّواية والمجيء باللفظ يُضاهي ما ورد في الموضوع نفسه في كتب الفرنجة في أوروبا وأميركا، وقد اقتطفنا من كلام القاضي عياض في هذا الموضوع شيئًا كثيرًا أوردناه في باب تحري النَّص والمجيء باللفظ في كتابنا هذا، والواقع أن المثودولوجيا (١) الغربية التي تظهر اليوم لأول مرة بثوب عربي ليست غريبة عن علم مصطلح الحديث، بل تمُتُّ إليه بصلة قوية، فالتَّاريخ دراية أولا ثم رواية، كما أنَّ الحديث دراية ورواية، وبعض القواعد التي وضعها الأئمة منذ قرون عديدة للتَّوصل إلى الحقيقة في الحديث، تتفق في جوهرها وبعض الأنظمة التي أقرّها علماء أوروبا فيما بعد، في بناء علم (المثودولوجيا)، ولو أن مُؤرخي أوروبا في العصور الحديثة اطلعوا على مُصنَّفات الأئمة المحدِّثين، لما تأخروا في تأسيس علم المثودولوجيا حتى أواخر القرن الماضي وبإمكاننا أن نُصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يُفاخرون به، من هذا القبيل

(١) المثودولوجيا: علم المناهج.

نشأ وترعرع في بلادنا ونحن أحق النَّاس بتعليمه والعمل بأُسسه وقواعده»(١).

وقد تنوعت عنايةُ المحدِّثين -رحمهم الله تعالى- بالسُّنَّة المطهَّرة، وذلك حسَبَ الإمكاناتِ والوسائلِ المتاحة في كل عصرٍ ومِصرٍ، باذلين في ذلك غايةَ الجُهدِ وكافَّةِ الإمكاناتِ ومختلِفِ الوسائلِ في هذا الجانب: عِلمًا وعملًا، حفظًا وكتابةً، دراسةً ونشرًا بين الأمَّةِ، ودفاعًا وتمحيصًا، وتمييزًا لكلام النبيّ صلى الله عليه وسلم من كلام غيره، والوقوف سدًّا منيعًا لكل من أراد العبثَ بها، سواءٌ بالنقص، أو الزيادة، أو التأويل، أو التحري؛ ولذلك شمَّروا عن سواعدهم، واحتملوا في سبيل ذلك كلَّ عناء ومشقة، وبذلوا في هذا الطريق الغاليَ والنَّفيسَ، على منهجٍ يتَّسِمُ بالأمانة العلمية، والنزاهة في نقد الرواية، والالتزام بأصول النَّقد، والدِّقة في إعطاء الحُكم على المتن، منهجٍ استخدم فيه النَّاقدُ جميعَ وسائل النَّقد المتاحة له؛ من التتبعِ والاستقراءِ، والموازنةِ بين المروياتِ، والرُّجوعِ إلى الأصولِ، وبذل غاية الوُسعِ للوصول إلى منهجية دقيقة وصارمة في نقد المرويات سندًا ومتنًا.

ولهذا فقد قاموا بدراسة حياة ما يزيد على عشرات الألوف من الرُّواة؛ لمعرفة درجة صدقهم، أو كذبهم، ولمعرفة درجة حفظهم؛ فكانوا أدقَّ النَّاس، وأعلمَهم في نقل الأخبار، ومعرفةِ درجاتِ الرجال، ومعرفةِ الأسانيدِ(٢)، ولهذا لم يجد

---

(١) ينظر: «مصطلح التاريخ» لأسد رستم (ص: ٥ وما بعدها) ط المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

(٢) يقول د. أسد رستم في كتابه «مصطلح التاريخ» (ص: ١٣٣): «ويصعب علينا الآن متابعةُ الإسناد في رواياته لقلة المعلومات التي لدينا عن رجال السند في الروايات الأدبية، فإن أحدًا من الناس لم يَعنَ بهم عناية رجال الحديث برواته».

الكذابون سُوقًا لكذبهم إلا وكان العلماء المحدِّثون الصيارفة لهم بالمرصاد، يبينون زَيفَ عُملة الكذابين، فكيف يقال بعد ذلك: إنه كان من السهل اختراعُ سند ولصقه بأي حديث؟!

وقد خلَّفَ لنا هؤلاء الأئمةُ الحفَّاظ ثروةً علميةً زاخرةً، مَنْ تأمَّلَ في فنونها وعلومها المختلفة عَلِمَ الجهدَ الشاقَّ، والصبرَ الطويلَ، الذي بذله سلفُنَا وعلماؤنا في جَمْعِها وبيانِها والاستنباطِ منها، وتمييزِ ضعيفها من صحيحها، وبذل الجهد في سبيلِ ذلك.

ومن هذه الثروة العلمية وجوانبها: جانبُ العناية بعلل الحديث سندًا ومتنًا؛ فإنَّ لعلم علل الحديث دَورًا كبيرًا ودقيقًا في حفظِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، وهو يحكي التطورَ النَّقديَّ عند نُقَّادِ الحديثِ وحُفَّاظِهِ، ومن ذلك ما يتعلق بنقد المتن؛ بحثًا وتفتيشًا وتتبعًا وموازنةً، بقصد التأكد من صحة هذا المتن إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم؛ مما نتجَ عنه نقدُ الكَمِّ الهائلِ من المرويات المبثوثة هنا وهناك في بطون الكتب والدواوين.

ومِثلُه أيضًا الكَمُّ الهائلُ من المقاييس والمعايير والكليات الدقيقة في الجملة التي ساروا عليها في نقد المرويات، وانطلق أهلُ الحديث في التعامل مع الروايات من قاعدة الشكِّ والاتهامِ، لا من قاعدة اليقينِ والبراءةِ، وكما قال الدُّكتور أسد رستم: «قالوا: الأصلُ في التاريخِ الاتهامُ لا براءةُ الذِّمَّةِ»(١).

والمنهج النَّقدي الحديثي يُعدُّ من أبرز المناهج النقدية المتقدمة التي تفرَّدَ بها المحدِّثون عن غيرهم، ووضعوا قواعده وأُسُسَه؛ ولهذا كان العلم أدقَّ منهج نقدي سبق إليه المسلمون، بل إن كثيرًا من فلاسفة الغرب –مثل ريتشارد

(١) ينظر: «مصطلح التاريخ» لأسد رستم (ص: ٧٢).

سيمون وأسبينوزا وريتان- تعلموا نقد النصوص من علم الحديث، كما صرحوا بذلك، وهو العلم الذي أسَّسَ قواعدَه ووضع أصولَه نقَّادُ الحديث وعلماؤه.

لكن في الآونة المعاصرة ظهرت بعضُ الكتابات التي تدعو إلى التخلُّصِ مما يسمونه: رُكامَ الماضي، والانقلابِ عليه، ومنها ما يدعو إلى التفلُّتِ من قواعد المحدِّثين، والتحرُّرِ من ضوابطها، وهي لا تعدو عندهم أن تكون من آراء الرجال وأقوالهم؛ وعليه فليست قواعدَ يُعتمَدُ عليها ويُتحاكَمُ إليها؛ لأنها لا تعتمد على منهجٍ كالعلوم الأخرى، وأن هذه الضوابطَ غيرَ الدقيقةِ -كما يدَّعون- هي الباب الذي وَلَجَت منه بعضُ الأحاديثِ المناقِضةِ للقرآن، والمخالفةِ للواقع والحس، وبَديهيَّات العقول، بل وذهب بعضُهم إلى وصف إمكانات المحدِّثين وقدرتهم على تمييز الصحيح من الضعيف بالمحدودةِ، وأن العلماء اليوم أقدرُ على التمييز والغربلة منهم؛ بحُكمِ ما لديهم من إمكانياتٍ لم تكُن متاحةً لأسلافهم.

بل المرء يعجب لتأثير منهج المحدِّثين على المناهج العلمية؛ إذ لا تُنكَرُ جهودُ ابن الهيثم صاحب البصريات وإسهاماته في ضبط المنهج التجريبي، ومع ذلك فإن انطلاقته كانت من مناهج المحدِّثين والأصوليين والمتكلمين، يقول الدكتور علي سامي النَّشار: «وأما مصدر ابن الهيثم في منهجه -سواءٌ أكان استقراءً أم تمثيلًا- فهو منهج المتكلمين والأصوليين، تكوَّنَ قبلَه، ونضِجَ لديهم في صورته الكاملة، ثم انتقل إليه وإلى غيره من علماء المسلمين»(١).

(١) ينظر: «مناهج البحث عند مفكري الإسلام» للدكتور علي سامي النشار (ص: ٣٤٨).

ولا شك أن منهج المُحدِّثين وقواعدهم اشتركت اشتراكًا عضويا مع مناهج الأصوليين واستدلالتهم وانعكست على مُعظم العلوم والفنون النَّقلية، فقلدهم في ذلك عُلماء اللغة، والأدب، وعُلماء التَّاريخ، وغيرهم، فاجتهدوا في رواية كل نقل في علومهم بإسناده كما نراه في كُتب المتقدمين، فهذا المنهج في الحقيقة أساس لكل العلوم النَّقلية، وهو كما وصفه أحد العلماء «**منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار** »(١) ومن البديهيات التي لا بد من إثباتها أنَّ المُحدِّثين كانوا هم السَّد العظيم الذي حال دون تُسلل الخُرافة ، وكانوا دائمًا وراء حركات التَّصويب وإعادة الأمة إلى الجادة والوقوف بالمرصاد لكل دراس أو باحث أو عابد تضل به الطريق إلى درجة لم يعد معها أحد أن يقول في الدِّين دون تحقيق، لقد اجتهد عُلماء الحديث في رواية كل ما رواه الرُّواة وإن لم يكن صحيحًا كمرحلة أولى خشية موت حملته ورواته عن سابقيهم ، ثم اجتهدوا في الاستيثاق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرُّواة، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم، واحتاطوا أشد الاحتياط فكانت قواعدهم أصح القواعد للإثبات التَّاريخي.

ولا خيار أمامنا من العودة لتمثل العلوم الأصلية واكتساب المناهج التي قامت عليها حضارتنا وتراثنا، وهكذا نلحظ أنَّ العلوم المنهجية الإسلامية قد أسهمت في خدمة المعرفة التي يحتاج إليها الإنسانُ، من خلال تغطيتها لمنهجيٍ الخبر والفهم أو التَّفسير اللذين يمثلان ثلثيٍ المناهج التي يحتاج إليها البشرُ للحصول على المعرفة، كما نجد التَّكامل الدَّقيق بين هذين المنهجين؛ فإن الأول يقوم بغربلة الأخبار الواردة من الوحي عبر قواعدَ دقيقةٍ

(١) ينظر: تقديم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة لكتاب «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» للشيخ أحمد شاكر (ص:١٣).

تُفرِزُ النُّصوص إلى مقبولة ومردودة، ويأتي المنهج الثَّاني بعد الإعلان عن المقبول والمردود؛ ليُعلِنَ عن نبذ المردود وعدم صلاحيته للاستباط والتَّفسير، ويكشفَ عن معاني النَّص المقبول، للوصول إلى فهمه واستخراج الأحكام منه.

ويقول ابن حزم رحمه الله معبِّرًا عن ذلك: «لأننا –ولله الحمد– أهل التَّخليص والبحث وقطع العمر في طلب تصحيح الحجة، واعتقاد الأدلة قبل اعتقاد مدلولاتها»(١).

فالنَّظر في صحة الأدلة يسبقُ النظرَ في معانيها ومدلولاتها؛ فإذا ما أثبت المحدِّثون صحة النُّصوص قام أئمة الحديث الجامعون بين فقه الكتاب والسُّنة المطهرة وأدوات الاجتهاد وغيرُهم من أهل التَّخصصات الأخرى باستنباط الأحكام وبيان وجه العمل بها.

وما أجمل ما قاله العلامة جمال الدِّين القاسميّ – رحمه الله – وهو يبين أيادي المحدِّثين البيضاء على الأمة فقال: «من أين للبليغِ أن يُحصيَ أيادي المحدَّثين، وهم الذين عشقوا الهدى النَّبويّ دون العالمين، فتتبَّعوه ممن بدا وحضر، وكابدوا لأخذه أهوال السفر! فكم جابوا صحاري تتلظَّى تلظِّي الرَّمْضاء، وقطعوا عن العُمران فيافي تستدعي اليأس، وتروِّع الأحشاء، فحفظوا ووعَوا، ولعهد النَّفر للتفقُّه في الدِّين رعَوا، ودفعُوا عن الدِّين صُنع الوضَّاعين، وانتحال المفْترين، وذبُّوا الكِذب عن كلام الرَّسُول الصَّادق بما مهَّدُوه من تحرِّي كلِّ راوٍ مُوافق، فدوَّنوا ما سمعوه بالسَّند، فرارًا عن الرَّمي باتباع الأهواء، وتحكيمِ الآراء، فاستبرءوا لدينهم بجليل هذا الاحتياط، ودرَّبوا

(١) ينظر: «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم (٢٠/١).

الأمَّة على التثبُّت في توثيق عرى الارتباط رحماك اللهم، فالاعتراف بمآثرهم الحسنة أمر واجب، وشكر فضلهم لا يقصر عنه إلا من هو عن الاتباع ناكب، أفليست دواوينهم بعد القرآن دعائمَ الإسلام التي قامت عليها صروحه، وأعضاد الدِّين التي بان منها صريحه؟ لا جرم لولا أخذهم بناصية ما دونوه من صحيح السُّنة لانثالت على الناس جراثيم الأباطيل المستكنَّة التي رُزئ بها الدِّين في عصر الوضَّاعين المنافقين، الذين دخلوا في دين الله للتشويش، فردَّ الله كيدهم بتنقيب المحدِّثين عن خُرافاتهم، ودأبهم في التَّفتيش، حتَّى أشرقت شُموس صحاحِ الأخبار، وانبعثت أشعَّتها في الأقطار، وتمزقت عن البصائر حُجُب الجهالة، وأغشية الضَّلالة، فرحم الله تلك الأنفُس التي نهضت لتأييد الدِّين، ورضي عمن أحيا آثارهم من اللَّاحقين. آمين »(١).

فنحن اليومَ في حاجة إلى بناء عقلية تستوعب مُعطيات العصر، وتفهم الحديث النبوي الشريف فهمًا شموليًّا متوازنًا، بعيدًا عن كل المعوِّقات التي تحُولُ دون هذا الفهم.

ومن أجل ذلك كله؛ وجب على المتخصصين في علوم الحديث الشريف أن ينهضوا لردِّ هذه الحمَلاتِ من الحَداثيّين وغيرهم، وبيانِ قواعد المحدثين المنهجية في التَّعامل مع المرويات قبولًا وردًّا، مع ضم التَّطبيقات العمليّة؛ حتى تكتمل الرُّؤية تنظيرًا وتطبيقًا، فخصَّصتُ هذا البحث لهذا الغرض، مُستعينًا بالله تعالى، سائلًا إياه أن يَهدِيَني سواءَ السبيل، وقد جاء بِناءُ البحثِ في نهايتِه وَفقَ الخُطَّةِ الآتيةِ:

المبحث الأول: التَّعريف بمصطلحات البحث، ومفهوم المنهجية.

(١) ينظر: قواعد التَّحديث للقاسمي (ص: ٨٣-٨٤).

المبحث الثاني: الأسس المنهجيّة عند المحدِّثين، وبه مطالب:

المطلب الأول: اعتماد المنهج الاستقرائي.

المطلب الثاني: اعتماد منهج المقارنة (المعارضة).

المطلب الثالث: اعتماد منهج الجدل العلمي.

المطلب الرابع: إعمال العقل في نقد المرويات.

المطلب الخامس: الواقعية والموضوعية في الحُكم على الراوي والمروي.

المطلب السادس: الانطلاق من الشَّك المنهجي.

* وأخيرًا: الخاتمة، وقد ضمَّنتُها تلخيصًا لأهم الفوائد والنَّتائج التي ظهرت لي من خلال مُعايشة البحث.

المبحث الأول: التَّعريف بمُصطلحات البحث، ومفهوم المنهجيِّة.

أولاً: تعريف كلمة الأُسس:

الأُسس لغة: جمع أساس، والأساس والأس هو أصل البناء، وهذه المادة من الهمزة والسِّين تدل على الأصل والشَّيء الوطيد الثَّابت، فالأس ما يبتنى عليه(١).

واصطلاحًا: هي مجموع ما تتقوم به الأرضية التي تبنى عليها أي قاعدة من الأمور الحسية والمعنوية، وتنتظم هذه الأُسس في قالب يتمثل بالمنهجيّة(٢).

ثانيا: مفهوم المنهج والمنهجية:

تعريف المنهج في اللغة: هو مُشتق من النَّهج، والنَّهج هو الطَّريق الواضح، وهو أيضًا الوضوح والاستبانة والاستقامة في الطَّريق.

قال ابن منظور – رحمه الله –: طريقٌ نهجٌ: بيّنٌ واضحٌ، ومنهجُ الطريقِ: وضحه، والمنهاج كالمنهج يكون اسمًا وصفة، وفي الكتاب قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ (٣).

وقال أبو البقاء الكفوي – رحمه الله –: «النَّهج هو في الاستعمال: الوجه الواضح الذي جرى عليه الاستعمال»(٤)

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري (٩٦/١٣)، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١٤/١)، لسان العرب لابن منظور (٦/٦).

(٢) ينظر: «الأسس المنهجيّة في تفسير النَّص القرآني » عدي جواد الحجار (ص:١٤-١٧)

(٣) [سورة المائدة: ٤٨]. ينظر: لسان العرب لابن منظور (٣٨٣/٢).

(٤) ينظر: الكليات (ص: ٩١٣).

ومما سبق يتبين لنا أنَّ المنهج في اللغة يعني الطَّريق والمسلك أو السَّبيل الواضحة البينة المتبعة من قبل سالكها، أو السَّائر فيها، نحو الغاية المنشودة سلفًا.

تعريف المنهج في الاصطلاح:

لقد تعددت عبارات الباحثين في دلالة المنهج في الاصطلاح العلمي، ففي العهد الإغريقي يرجع أول استعمال لمصطلح منهج، وهي عند أفلاطون بمعنى البحث أو النَّظر أو المعرفة، وعند ارسطو بمعنى البحث نفسه، والمعنى الاشتقاقي الأصلي له يدل على الطَّريق المؤدي إلى الغرض المطلوب.

ثم عرفه الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي – رحمه الله – بأنه: «الطَّريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة »(١).

وقال الدُّكتور غازي حسين عناية: «هو الطريق أو الأسلوب الذي يسلكه الباحث العلمي في تقصيه للحقائق العلمية في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أي ميدان من ميادين العلوم النَّظرية والعلمية»(٢).

وأما موريس أنجرس فقد حصَّل كل ذلك؛ فقال: إنَّ المنهج هو: «عبارة عن جواب لسؤال كيف نصل إلى الأهداف؟ في حين أنَّ التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف » (٣).

---

(١) ينظر: «مناهج البحث العلمي» للدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي (ص:٥).

(٢) ينظر: «مناهج البحث العلمي في الإسلام» للدُّكتور غازي حسين عناية (٧٩).

(٣) ينظر: «منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية» لموريس انجرس (ص: ١١٥)

وعليه فنجد أنَّ كلمة المنهج عُرِّفت بتعريفات عدة، تتفاوت قليلًا في مدلولاتها، ولعل ذلك ناشئ من اختلاف أنظار المعرِّفين واتجاهاتهم المختلفة نتيجة اختلاف مُتطلبات موضوعاتهم وترتيب افكارهم، فنتج عن ذلك أنَّ المنهج: هو الموجه العملي لقواعد تعصم –عند مراعاتها –الفكر من الخطأ، وسبل يسلكها الباحث للوصول إلى الحقائق في أي مجال من مجالات العلوم والمعارف.

فيمكن اعتباره مُوجها مِعياريا لنشاط فكري تحكمه مجموعة من القواعد خاصة، مقطوع بصحتها، تتناسب مع النموذج المعرفي المبحوث فيه.

التَّعريف بكلمة المنهجية:

أما كلمة المنهجية فهي نسبة إلى المنهج، وهذه النِّسبة تضفي عليها دلالة أخرى في المفهوم المعاصر؛ فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج، فهي علم المناهج وقد عرفها الدُّكتور نصر محمد عارف بأنها: « العلم الذي يدرس كيفية بناء المناهج واختيارها وتشغيلها وتعديلها وإعادة بنائها، يبحث في كلياتها ومسمياتها وأطرها العامة، فهو الواصلة ما بين النَّموذج المعرفي والمناهج التي تمثل الوسائل والطُّرق التي تُستخدم للوصول إلى الحقيقة، ويسلكها العقل البشري لكشف غوامض الوجود، وفك أسراره والاقتراب من حقائقه، ومن ثم فهي أدوات التَّفكير ولجمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها».

وقال أيضًا: «إنَّ المنهجية علم يدرس ال«كيف»؛ أي علم يُسيطر عليه سؤال، أداة الاستفهام فيه هي «كيف» وليس ماذا، أو لماذا، أو أين.... إلخ

فهو ينشغل دائمًا بمناقشة الكيفية التي يُمكن من خلالها الوصول إلى كذا، أو فهم كذا » (١).

كما أشارت د. منى أبو الفضل إلى « أن المنهجية علم بيان الطَّريق والوقوف على الخطوات أو الوسائط والوسائل التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول والأحوال» (٢).

فالمنهجية والمنهج حقيقتان متغايرتان، فالمنهج قد يلحظ سلوك مجتمع أو طائفة أو مفكر خاص، من حيث الخطوات المتبعة للوصول الى نتيجة فقد استعمل المنهج في دلالات من هذا النوع فمنها:

استخدامه بالنظر للنموذج المعرفي والرؤى الكلية للإنسان، فيقال مثلا: المنهج الإسلامي.

استخدامه بلحاظ موضوع علمي معين كما يقال: المنهج الاقتصادي في الإسلام أواستخدامه بالنَّظر الى مذهب معين، كما يقال: منهج المتكلمين.

وهذه الاستخدامات ناتجة من قابلية اصطباغ المنهج بخصوصيات ما يضاف إليه من علم أو مجتمع أو فرد، أما المنهجية فلا تتلبس بالخصوصيات، لأن وظيفتها البحث في الوسائل، والوسائل العامة تقل فيها عناصر الخصوصية، حيث إن المنهجية إذا تمازجت مع نموذج معرفي معين خرجت عن كونها منهجيّة عامة وإنما صارت منهجًا خاصًا بما

(١) ينظر: «قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية»، د نصر محمد عارف (ص:٨).

(٢) ينظر: «المنهجية الإسلامية والعلوم السُلوكية والتربوية»، د. منى أبو الفضل المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص: ١٩٦.

امتزجت فيه واصطبغت به، فالمنهجيّة تلحظ مجردة عن النَّموذج المعرفيّ إذ إنها تعم كل العمليات المعرفية التي تُؤدي للوصول إلى اطمئنان النَّفس بحقيقة أو أمر ما، بخلاف المنهج الذي يُلحظ متلبسا بنموذج معرفي معين ينسج على منواله.

فلابد من التَّفريق بين المنهج والمنهجية لئلا يقع اللبس؛ فالمنهجية أشمل من المنهج، ففي البحوث العلمية نستخدم مفهوم المنهجية في حال اعتمادنا على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي، ونستعمل مفهوم المنهج في حالة اعتمادنا على منهج علمي واحد.

وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها مصطلح عام لمختلف العمليات التي ينهض عليها أي علم ويستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه.

وهذا يؤكد وحدة المنهج العلميّ باعتباره طريقة للتفكير يُعتمد عليها في تحصيل المعرفة؛ وبالتالي يكون المنهج العلمي ضرورة للبحث.

المحدِّثون:

المحدِّث : هو من تحمل الحديث رواية، واعتنى به دراية(١)

المُحَدِّث هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على الكثير من الرِّوايات وأحوال رواتها.

وقال العراقي :« المحدِّث في عُرف المحدِّثين من يكون له كُتب، وقرأ ، وسمع ، ووعى ، ورحل إلى المدائن والقرى ، وحصَّل أصولًا من متون

(١) نقله الملا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر عن ابن الجزري(ص: ١٢٢)

الأحاديث ، وفُروعًا من كتب المسانيد والعلل والتَّواريخ التي تقرب من ألف تصنيف»(١).

وقال القاسمي: «وأما المحدِّث فهو أرفع منه – أي من المسند– بحيث عرف الأسانيد والعلل، وأسماء الرِّجال، وأكثر من حفظ المتون وسماع الكتب السِّتة والمسانيد والمعاجم والأجزاء الحديثية»(٢).

المُحَدِّث هو من يشتغل بعلم الحديث رواية ودراية، ويطلع على الكثير من الرِّوايات وأحوال رواتها.

وعليه فيكون المراد بالأُسس المنهجية عند المحدِّثين: هي المرتكزات والقواعد والأساليب التي سلكها المحدِّثون من أجل التَّحقق من المرويات قبولًا أو ردًّا.

(١) نقله الملا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر عن العراقي(ص: ١٢٢)

(٢) ينظر: قواعد التحديث للقاسمي(ص: ٧٧).

المبحث الثَّاني: الأُسس المنهجية عند المحدِّثين

اعتمد المحدِّثون النُّقاد على جُملة قواعد وأساليب يسلكونها في النَّقد الحديثيّ، ودراسة أحوال الرِّجال، وكانت هذه الأساليب هي المُتبعة والسَّائدة في صِناعتهم الحديثية، ومنهجهم النَّقدي، وارتكزت هذه الأُسس على قواعد عمليّة تطبيقيّة كانت السَّبيل إلى باقي العلوم كالتَّفسير، والتَّاريخ، واللغة العربية إلى آخره، وهذه الأُسس تتضح معالمها كما يلي:

المطلب الأول: اعتماد المنهج الاستقرائي

والاستقراء: عرفه الغزالي بقوله : تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات(١) وعليه فالاستقراء هو عبارة عن ملاحظة جميع المفردات، وتتبع كل جزئيات موضوع البحث، أي حصر جميع الحالات الجزئية التي تقع في إطار ظاهرة أو حالات معينة للوصول إلى حكم كلي يشمل جميع هذه الجزئيات (٢).

وكما قال الأخضري– رحمه الله – في متن «**السُّلم** »:

وَإِنْ بِجُزْئِيٍّ عَلَى كُلِّيْ اسْتُدِلْ فَذَا بِالاسْتِقْرَاءِ عِنْدَهُمْ عُقِلْ(٣).

وهذا هو الاستقراء التام، أما الاستقراء النَّاقص فيكتفى فيه بعينة، أو ببعض النماذج الكافية ، بهدف الوصول إلى الحقيقة التي تخضع لها جميع الحالات المتشابهة التي لم تدخل تحت الدِّراسة، وأثبتت الدِّراسات العلميّة والإنسانية على مر العُصور أنَّ الاستقراء في دراسة أي حالة هو أدقّ طريق للحُكم عليها، وهذا المنهج العلمي الفطري المتميز يرتكز عليه منهج المحدِّثين في النَّقد ارتكازًا كليًّا، ويشهد تاريخهم وتراثهم على تتبع هائل للجزئيات، ورصد كامل للرواة والروايات، بل إنَّ تميز النَّاقد منهم كان يبنى في الأساس على تميّزه في الاستقراء والتتبع.

---

(١) ينظر: المستصفى للغزالي (١٠٣/١).

(٢) ينظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة للشيخ عبد الرحمن حبنكة الميداني(ص: ١٩٢)

(٣) ينظر: إيضاح المبهم لمعاني السلم للدمنهوري (ص: ٨٦).

وكان مما توافق عليه المحدِّثون وجوب الاجتهاد وبذل الوسع في صيانة السُّنة ونقد الروايات؛ مما دفعهم جميعًا لاتباع أقوى المسالك في سبيل تحقيق ذلك؛ فكان أن اتبعوا جميعًا منهجية الاستقراء التام قبل اتخاذ أي موقف حيال نقد الرواية، فكانوا يصرفون عامة جهودهم في الاستقراء للمرويات للوصول إلى حكم دقيق على الرِّواية قبولًا أو ردًّا.

وقد استعمل المحدِّثون الاستقراء كثيرًا، بل هو الأبرز في منهجهم الحديثي، واستقراءاتهم في الغالب يبنونها على مبلغ علم كل منهم وحصيلته من المرويات والنُّقول عن غيره تصل إلى القرب من التمام، وتنم عن مدى حرصهم واطلاعهم وتعمقهم مع التزام الكثير منهم بتقييد الاستقراء بملغ علمه(١) وقد لا يصرح بذلك فيعرف مقصده من موضع البحث (٢) ومن مجموع استقراءاتهم يتكامل منهجهم الاستقرائي بالحصول على حكم راجح في درجات الرواة والأحاديث قبولا أو ردًّا .

فجمع مرويات الرَّاوي الواحد تُسهم إلى حد كبير في تحديد درجة الوثاقة به، ومن الشَّواهد على اهتمام المحدثين باستقراء وإحصاء مرويات الرَّاوي ما دار بين يحيى بن معين وإسماعيل بن عُليّة حول درجة مروياته للحديث، حيث سأل إسماعيل بن عُليّة ابن معين كيف حديثي؟ قال: قلت: أنت مستقيم الحديث، فقال: إسماعيل: وكيف علمتم ذاك؟ قال: قلت له: عارضنا بها أحاديث الناس، فرأيناها مستقيمة.

---

(١) كما نجده عند الترمذي من خلال جامعه بعبارة «لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

(٢) كما نجده عند الإمام البخاري في كتاب الضعفاء بقوله في حال الراوي : لم يتابع على هذا الحديث .

وقد اعتمد هذا المنهج أيضًا بكل وضُوح ابن عدي بموسوعته النَّقدية الكبيرة الموسومة بـ«الكامل في الضُّعفاء» فكان يعتمد على مرويات الراوي للوصول إلى قول دقيق فيه بكل حيادية وموضوعية وإن لم يجد يتوقف فيقول مثلًا في ترجمة محمد بن عون الخراساني: « وفلان في مقدار ما يرويه لم يتبين لي صدقه من كذبه»(١)، ويقول في ترجمة أشعث بن عبد الرحمن الأيامي الكوفي: «قد تبحرت حديثه مقدار ما له فلم أر له حديثا مُنكرًا» (٢)، وقال في ترجمة أبان والد يزيد الرقاشي:« وأبان هذا لا يحدث عنه غير ابنه يزيد بالشيء اليسير، ومقدار ما يرويه ليس بمحفوظ، على أن له مقدار خمسة أو ستة أحاديث مخارجها مظلمة» (٣).

ومن كلام ابن عدي في شأن محمد بن عون الخراساني وأمثاله نجد أن المحدثين في منهجهم الاستقرائي يحرصون على الأمانة العلمية بحيث لا يستنكفون أن يقرروا عدم وصولهم إلى نتيجة راجحة في موضع بحثهم ، وقد يسئل عالم ناقد عن حال راو فيقول: لا أعرفه(٤) أو لا أدري من هو ؟(٥)

(١) ينظر: «الكامل في الضعفاء» لابن عدي(٤٨٥/٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٥٤/٢).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٩٦/٢).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ترجمة رقم ١٥)، والثقات لابن حبان (٢٤٢/٨-٢٤٣).

(٥) ينظر: الثقات لابن حبان (٦٠/٦، ٢٣٨).

وقد تجلى هذا المنهج الاستقرائي في أمور منها:

(١) استقراء طرق الحديث الواحد، وتتبع رواياته؛ للتوصل إلى كونه متواترًا أو مشهورًا أو غريبًا أو فردًا، وليس أدل على ذلك من قول الحافظ ابن حجر في كتابه «التَّلخيص الحبير» وهو يتتبع طُرق حديث: « إنّما الأعمال بالنِّيات» (١): «تتبعته -أي حديث إنما الأعمال بالنيات- من الكُتب والأجزاء، حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء، فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقًا» (٢).

وقال ابن معين: «اكتب الحديث خمسين مرة؛ فإن له آفات كثيرة »(٣).

(٢) استقراء مرويات الرَّاوي الواحد لمعرفة كونه مُكثرًا من الرِّواية أو مُقلًا أو متوسطًا، ومعرفة كونه ضابطًا لها، ومن طالع كُتب الرِّجال وخاصة كتب البُخاري كـ«التَّاريخ الكبير»، و«الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم، و«الضُّعفاء الكبير» للعقيلي، و«الكامل في الضُّعفاء» لابن عدي يرى قاعدة الاستقراء لمرويات الرَّاوي حيث لا يحكمون على راو إلا بالاستناد إلى مروياته وتحديد نسبة ما أخطأ فيه مقارنة بغيره.

قال ابن عدي: «ولحبيب بن حسان غير ما ذكرت من الحديث، فأما أحاديثه وروايته فقد سبرته ولا أرى به بأسًا»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ (الحديث الأول)، ومسلم في صحيحه، كتاب: الإمارة، باب: قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال (١٩٠٧)(١٥٥).

(٢) ينظر: « التلخيص الحبير» لابن حجر (٩٣/١).

(٣) ينظر: « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢١٢/٢).

(٤) ينظر: «الكامل» لابن عدي (٤٠٥/٢).

وقال ابن حبان: « **قد سبرت أخبار** ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التَّخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا، فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يُدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به» (١).

يقال: سَبَر الشيء سَبْرًا بمعنى: اعتبره، ونظر فيه، وقاس غَورَه واختبره ليعرف ما فيه، أو ما عنده (٢)، ومراد ابن حبان هنا داخل في تلك المعاني للسَّبر، وقد قرر في غير هذا الموضع: «أنه لا يجوز أن يحكم على مُسلم بالجرح، وأنه ليس بعدل، إلا بعد السَّبر بل الإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روي عنه ممن ليس بمتقن في الرِّواية والاحتجاج بما رواه عنه الثِّقات على أنه له مدخلًا في العدالة في جملة المتقنين وهو ممن أستخير الله فيه»(٣).

ومعنى ذلك أنه يعتبر السَّبر هو الوسيلة الاصطلاحية لكشف حال الرَّاوي، وبالتالي حال حديثه، قبولًا أو ردًا.

ولا بد من التَّنبه إلى أنَّ تلك الوسيلة لا يتأهل لها إلا الأئمة النُّقاد في كل عصر، كالبُخاري وأحمد وابن معين، وابن حبان كما تراه هنا وغيرهم.

والذي يَلحَظُه مَن يُطالع تُراثهم العظيم الذي ننهل جميعًا منه أنَّ الثِّقة المتبادلة بينهم كانت تجعل بعضهم يعتمد على سبر الآخر، فيأخذ بما انتهى إليه في حال الرَّاوي، ما لم يظهر له خلافه، ولذا نجد أن ابن حبان في كتابه

(١) ينظر:« المجروحين» لابن حبان (٧٦/١).
(٢) ينظر: «النِّهاية في غريب الحديث» لابن الأثير:(٢/ ٣٣٣).
(٣) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١٢٣/٢) ترجمة عمران بن مسلم القصير.

«المجروحين» مثلًا، ينبه على قيامه بنفسه بسبر مرويات الشخص عندما يرى غيره من العلماء قد اختلفوا فيه جرحًا وتعديلًا سواء من ناحية العدالة أو الضَّبط، وقد ظهر هذا في ترجمته لابن لهيعة، حيث بدأ بذكر بعض الآراء المختلفة فيه، ثم قرر أنه قام بعملية السَّبر لمروياته، بمعنى أنه نظر في أحاديثه التي وقف عليها ليعرف ما فيها من خطأ وصواب، فاعتبرها بالمُقارنة برواية الثِّقات لنفس الأحاديث، فظهر له ما قرره في بقية كلامه السَّابق، والإمام أحمد أيضًا فعل نحوًا من هذا بمرويات ابن لهيعة.

فهاته النُّقول تُوضح تمامًا كيف أن استقراء مرويات الرَّاوي هو المنهج المتبع للحكم على ذلك الرَّاوي.

(٣) استقراء الأحاديث الواردة في باب واحد؛ لمعرفة هل صح فيه شيء أو لم يصح، وقد يقصدون بالباب الباب الحديثي؛ كقول علي بن المديني: «الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه» (١).

أي ما رُوي عن الصَّحابي الواحد من طرق حديث معين، حيث يبين اختلاف الطُّرق والروايات عن الصَّحابي نفسه ما وقع فيها من أوهام وأخطاء.

وقد يقصدون الباب الفقهي، أو الأحاديث التي تدور حول موضوع واحد، وفي هذا تكثر عباراتهم نحو: ليس في الباب حديث صحيح (٢)، أو أصح حديث في الباب حديث فلان(٣).

---

(١) ينظر: « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب (٢/٢١٢).

(٢) ينظر: التنوير شرح الجامع الصغير للصنعاني(٧/١٦٧)

(٣) ينظر: المهيأ في كشف أسرار الموطأ (٢/٢٤٤) ، شرح ابن ماجه لمغلطاي (١/٤٢٠).

(٤) استقراء مرويات الرُّواة عن شُيوخهم وضبطها، ومعرفة الشُّيوخ الذين سمع منهم ممن لم يسمع منهم، ومن روى عنه سماعًا أو عرضًا ممن تحمل وجادة أو إجازة، ومن ذلك قولهم: فلان لم يسمع من فلان إلا حديث كذا مثل ما قالوا في سماع الحسن البصري من سَمُرة بن جُنْدُب رضى الله عنه بأنه لم يسمع منه إلا حديث العقيقة (١).

وقال ابن أبي حاتم في كتاب العلل: «وسألتُ أَبِي عَنْ حديثِ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عَبَّاس، عَنِ النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ فِي الَّذي يَأْتِي امرَأَتَهُ وَهِيَ حائِض؟

فَقَالَ: اختلفتِ الرِّوايةُ: فَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِي عَنْ مِقْسَم، عَنِ ابْنِ عباس، موقوفًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْوِي عَنْ مِقْسَم، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، مُرسَلًا.

وأمَّا مِنْ حديثِ شُعْبَة: فإنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ أَسْنَدَهُ، وَحَكَى أنَّ شُعْبَة قَالَ: أَسْنَدَهُ لِي الحَكَمُ مَرَّةً، وَوَقَفَهُ مرَّة. وَقَالَ أَبِي: لَمْ يسمَعِ الحكمُ من مِقْسَم هذا الحديثَ» (٢).

وقال شُعبة: «ما سمع أبو إسحاق من الحارث إلا أربعة أحاديث» (٣).

ومثل هذا الحصر لا يقوله هؤلاء الأئمة إلا بالاطلاع التام والإحاطة البالغة بحسب مبلغ علمهم ، وقد يخالف بعضهم بعضًا كما سيأتي في منهج المعارضة .

---

(١) ينظر: شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٦١٦/٤)، طرح التثريب في شرح التقريب (١٦٠/٦).

(٢) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٥٨٠/١-٥٨٢ مسألة رقم ١٢١)

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٩٨/٥).

(٥) استقراء كلام العُلماء في راو معين لمعرفة هل ثبتت ثقته بالاستفاضة أو بكلام الواحد، وهل استقرت كلمة المحدِّثين على جرحه أو تعديله؟.

بل صار عمل مُتأخري النُّقاد من الأئمة على تحرير القول الراجح في الراوي من خلال ما نقل عن أئمة هذا الشَّأن من المُتقدمين جرحًا وتعديلًا، ومن يُطالع كُتب الذَّهبي، وابن حجر يرى ذلك بوضوح وأتم بيان.

قال ابن حجر عن إسماعيل بن عياش: «وأما إشارته أي ابن حبان إلى أنه تغير حفظه واختلط فقد استوعبت كلام المتقدمين فيه في كتابي «تهذيب التَّهذيب»، ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلى الاختلاط، وإنما نسبوه إلى سوء الحفظ في حديثه عن غير الشَّاميين» (١).

(٦) استقراء أحاديث المتروكين كي تعرف أحاديثهم بهم لئلا يخطئ راو فيرويها عن ثقة فتمر على بعض من يغتر بها، عن الأثرم قال: «رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان بن أبي عياش عن أنس فقال له أحمد بن حنبل: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك قائل: أنت تتكلم في أبان وتكتب حديثه على الوجه فقال: رحمك الله أبا عبد الله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر، عن أبان بن أبي عياش، عن أنس، وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعد إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا البُنَاني ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له: كذبت إنما هو أبان لا ثابت» (٢).

---

(١) ينظر: القول المسدد في الذّب عن مسند الإمام أحمد لابن حجر (ص:١٣).

(٢) ينظر: «التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح» للباجي (٢٩٠/١).

وقال أبو غسان الكوفي: «جاءني علي بن المديني وكتب عني أحاديث إسحاق بن أبي فروة من حديث عبد السَّلام بن حرب فقلت: «ما تصنع بكتاب هذه؟» قال: «نعرفها لا تقلب علينا» (١).

وقد وصل استقراؤهم إلى الرُّواة أيضًا فأحصوا الرُّواة عن فُلان وشُيوخ فلان، وكم روى فُلان عن فُلان، فكان للاستقراء التَّام والتزامهم إياه في منهج نقدهم أثرًا بارزًا في توحيد منهجيتهم، وتأسيس المنهجية لديهم مما يساعد على تصور قانون كلي يحكم الرَّاوي والمروي؛ مما يسهم بشكل ملحوظ في تطور النَّقد الحديثي.

وقد برز أثر الاستقراء في القواعد الكلية لعلم الحديث شأنها شأن بقية قواعد العلوم ، استنبطت من استقراء أقوال أئمة الحديث ؛ لأنه حيث يكون التقعيد يوجد الاستقراء ، والقواعد المبحوثة في هذا العلم شملت كل جوانبه رواية ودراية ، سندًا ومتنًا ، جرحًا وتعديلا ، قبولا وردًّا .

ولا شك أن علماء الحديث من السَّابقين إنما تكلموا وتصرفوا انطلاقًا من قواعد مستقرة في نفوسهم وإن لم ينطقوا بها بناء على أن الانتظام في البحث لا يكون عشوائيا ، بل ناشئًا عن كليات وضوابط ، والقواعد التي بذل علماء الحديث جهدهم في تأسيسها لضبط مسائل هذا العلم جلها أخذ عن طريق استقراء تصرفات المتقدمين ، وهذه القواعد بعضها خاص بأن تكون منسوبة إلى شخص معين ، وبعضها عام حيث تكون معبرة عن رأي علماء الحديث

(١) ينظر: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١٩٢/٢).

وليست مقيدة برأي واحد ، ومن أمثلة هذه القواعد : عنعنة المدلس، وعنعنة غيره ، ومسألة زيادات الثقات ، وغير ذلك من المباحث الحديثية(١). .

(١) ينظر: الاستقراء ومجالاته في العلوم الشرعية رسالة دكتوراه من إعداد الباحث محمد أيمن الزهر من قسم الفقه وأصوله ، كلية الشريعة ، جامعة دمشق.

المطلب الثَّاني: اعتماد منهج المقارنة (المعارضة)

وهو عبارة عن الموازنة والمقارنة بين النتائج التي توافرت من الاستقراء، ودراسة هذه النَّتائج، وقياس بعضها على بعض؛ للوصول إلى الحكم الصَّحيح، وكان منهج المقارنة من أهم أُسس النَّقد التي اعتمدها المحدِّثون للحكم على الرِّوايات بما يُناسبها من القبول أو الرد والقوة أو الضعف، وقد كانت هذه المُقارنات أحد الوسائل الهامة للحُكم على الرُّواة أيضًا، قال الإمام مُسلم – رحمه الله –: «فبجمع هذه الروايات ومقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها، وتتبين رواة ضعاف الأخبار من أضدادهم من الحفاظ؛ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر بن عبد الله بن أبي خثعم وأشباهم من نقلة الاخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثقات المعروفين من الحفاظ» (١)، وهي من أكثر الوسائل التي عولوا عليها في حُكمهم على الرُّواة ومروياتهم.

وقد بين لنا ابن حِبّان أثر المُعارضة في العمل الحديثي من خلال ما رواه عن ابن معين حيث قال: «جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبوذكي، فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكُتب من أحد؟! قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثَّامن عشر!. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أنَّ الخطأ من

(١) ينظر: «التَّمييز» للإمام مسلم (ص: ٢٠٩).

حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافه، علمت أنَّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطئ عليه»(١).

وقد استعمل المحدِّثون هذا المنهج في حالات كثيرة منها:

(١) مُقارنة روايات الحديث الواحد بعضها ببعض لمعرفة الشَّاذ والمحفوظ والمُنكر والمعروف والمُضطرب إلى غير ذلك من أنواع الحديث.

(٢) مُقارنة روايات الرَّاوي الواحد بروايات غيره من الثِّقات لاختبار ضبطه.

قَال ابن الصَّلاح: «يُعْرَفُ كَوْنُ الرَّاوِي ضَابِطاً، بأنْ نَعْتَبرَ رِوَاياتِهِ بروَاياتِ الثِّقَاتِ المعْرُوفِيْنَ بالضبْطِ والإتْقانِ، فَإنْ وَجَدْنا رِوَاياتِهِ موافقةً وَلَوْ مِنْ حَيْثُ المعْنَى لِرِوَاياتِهِم أو موافِقَةً لَهَا في الأغْلَبِ والمخالَفَةُ نَادِرَةٌ عَرَفْنا حِيْنَئِذٍ كَوْنَهُ ضَابِطاً ثَبْتاً، وإنْ وَجدْناهُ كثيرَ المخالَفةِ لهم عَرَفْنا اختِلالَ ضَبْطِهِ ولَمْ نَحْتَجَّ بحديثِهِ»(٢).

(٣) مُقارنة روايات الحديث الواحد بعضها ببعض؛ لشرح غريبه وإزالة ما في بعض طُرقه من إشكال، كتغيير أسماء الرُّواة أو الاختلاف في الرَّفع والوقف أو الوصل والإرسال ونحو ذلك.

قال الإمام أحمد: «الحديث إذا لم تجمع طُرقه لم تفهمه والحديث يُفسِّر بعضه بعضًا»(٣).

---

(١) ينظر:« المجروحين» لابن حِبّان(٣٢/٢).

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح(ص:٢١٧).

(٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٢١٢/٢).

أي: بعد جمع الطُّرق تأتي عملية المُقارنة والمُعارضة، حيث تفسر بعض الرِّوايات مع بعضها البعض، والرِّوايات الأخرى التي فيها غُموض أو خلل، أو تفسر ما وقع بينها من اختلاف أو تباين في الأسانيد وأسماء الرُّواة وغير ذلك.

(٤) مُقارنة روايات الرَّاوي الواحد في أزمنة مختلفة لمعرفة هل اختلط أم لا؟ وهل تغير حفظه في آخر عُمره أو في بعض أحواله؟

وقال ابن حِبّان: « **قد سبرت أخبار** ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التَّخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يُدلس عن أقوام ضعفى عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به» (١).

وتعرف أحوال الرَّاوي ضبطًا وإتقانًا أو ضعفًا وتركًا ونكارة بمدى موافقته الثقات، ومخالفته لهم، قال الإمام مسلم – رحمه الله –: «علامة المُنكر في حديث المحدِّث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله»(٢).

ويقول الإمام مُسلم أيضًا: «فبجمع هذه الرِّوايات ومُقابلة بعضها ببعض تتميز صحيحها من سقيمها وتتبين رواة ضعاف الاخبار من أضدادهم من الحفاظ؛ ولذلك أضعف أهل المعرفة بالحديث عمر ابن عبد الله بن أبي خثعم

(١) ينظر:« المجروحين لابن حبان (١٢/٢).

(٢) ينظر: مُقدمة صحيح مسلم (ص: ٦)

وأشباهم من نقلة الاخبار؛ لروايتهم الأحاديث المستنكرة التي تخالف روايات الثِّقات المعروفين من الحفاظ»(١).

وقد تنوعت أنواع المعارضة والمقابلة، ويمكن إجمالها في الصور الآتية:

-مُعارضة روايات عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بعضها ببعض.

وقد بدأ منهج المعارضة بين الروايات في عهد مبكر جدًّا فقد جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق تلتمس ميراثها ، فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئًا، وما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكر لك شيئًا ثم سأل الناس ، فقام المغيرة ، فقال: حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطيها السدس ، فقال له : هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة مثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر الصديق

-مُعارضة مرويات عدد من التَّلاميذ لشيخ واحد.

كما حدث عند ابن معين ومعارضته روايات تلامذة حماد بن سلمة عندما جاء يحيى بن معين إلى عفان ليسمع منه كتب حماد بن سلمة، فقال له: سمعتها من أحد؟ قال: نعم، حدثني سبعة عشر نفساً عن حماد بن سلمة، فقال: والله لا حدثتك. فقال: إنما هو درهم وأنحدر إلى البصرة وأسمع من التَّبوذكي، فقال: شأنك. فانحدر إلى البصرة وجاء إلى موسى بن إسماعيل، فقال له موسى: لم تسمع هذه الكُتب من أحد؟! قال: سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا وأنت الثَّامن عشر!. فقال: وماذا تصنع بهذا؟ فقال: إنَّ حماد بن سلمة كان يخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت

(١) ينظر: التَّمييز للإمام مسلم (ص: ٢٠٩)

أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أنَّ الخطأ من حماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بخلافه، علمت أنَّ الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبين ما أُخطئ عليه»(١).

-مُعارضة رواية المحدث ورواية أقرانه أثناء الدرس.

ومن ذلك ما رواه الحميدي عن سفيان عن الزهري قال أخبرني عروة عن عائشة أنه سمعها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالت : يا رسول الله إني كنت عند رفاعة القرظي فطلقني فبت طلاقي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإنما معه مثل هدبة الثوب فبسم رسول الله صلى الله عليه و سلم وقال أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة لا حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك قالت وأبو بكر عند النبي صلى الله عليه و سلم وخالد بن سعيد بن العاص بالباب ينتظر أن يؤذن له فنادى فقال يا أبا بكر ألا تسمع إلى ما تجهر به هذه عند رسول الله صلى الله عليه و سلم قيل لسفيان فإن مالك لا يرويه عن الزهري إنما يرويه عن المسور بن رفاعة فقال سفيان لكنا قد سمعناه من الزهري كما قصصناه عليكم. (٢)

-مُعارضة الكتاب بالمذاكرة، والكتاب بالكتاب.

كان الكتاب يقارن أحيانًا بكتاب آخر أو بما كانت ذاكرة المحدِّث تدخره وكان يحكم لصالح الكتاب ؛ لأن الذاكرة كثيرًا ما تخون قال أحمد بن حنبل :

(١) ينظر:« المجروحين» لابن حِبّان(٣٢/٢).

(٢) ينظر: مقدمة الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٣٧/١).

«حدثونا قوم من حفظهم، وقوم من كتبهم، فكان الذين حدثونا من كتبهم أتقن».(١)

ومن الأمثلة على ذلك ما تذاكر به محمد بن مسلم والفضل بن عباس عند أبي زُرعة ، فذكر محمد حديثًا أنكره الفضل ، وقال فقال يا أبا عبد الله ليس هكذا هو، فقال كيف هو؟ فذكر رواية أخرى، فقال محمد بن مسلم بل الصحيح ما قلت والخطأ ما قلت، قال فضل فأبو زرعة الحاكم بيننا، فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة أيش تقول أينا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ولم يجب فقال محمد بن مسلم: مالك سكت، تكلم، فجعل أبو زرعة يتغافل، فألح عليه محمد بن مسلم وقال: لا أعرف لسكوتك معنى، إن كنت أنا المخطئ فأخبر وإن كان هو المخطئ فأخبر – ، فقال هاتوا أبا القاسم ابن أخي فدعى به فقال اذهب وادخل بيت الكتب دفع القمطر الاول والقمطر الثاني والقمطر الثالث وعد ستة عشر جزءا وائتني بالجزء السابع عشر، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه فأخذ أبو زرعة فتصفح الأوراق وأخرج الحديث ودفعه إلى محمد بن مسلم فقرأه محمد بن مسلم: فقال نعم غلطنا فكان ماذا؟.(٢)

وروى سفيان عن عاصم بن كليب، عن عبد الرحمن بن الأسود، عن علقمة قال: قال ابن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم: فصلى ولم يرفع يديه إلا مرة

وقال أحمد بن حنبل: عن يحيى بن آدم قال: نظرت في كتاب عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب ليس فيه: ثم لم يعد. فهذا أصح لأن الكتاب

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤٧/١).
(٢) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٤٧/١).

أحفظ عند أهل العلم لأن الرجل ربما حدث بشيء ثم يرجع إلى الكتاب فيكون كما في الكتاب . (١)

وبهذا المنهج استطاع أهل الحديث أن يميزوا بين الرِّوايات صحيحها من سقيمها وصوابها من خطئها.

وسلك الأئمة الحفاظ في التَّثبت من صواب الرِّواية وصحتها مسلك العرض والمقابلة عمليًّا، فوجدنا كثيرًا منهم يأتي بالحديث إلى أهل الإتقان والضَّبط، فيعرضه عليه كي ينظر له فيه، فإن كان صوابًا أخذ به وحدث به، وإن كان خطأ رمى به، ومن ذلك:

قول جرير بن عبد الحميد– رحمه الله –: «كُنت إذا سمعت الحديث جئت به إلى المُغيرة فعرضته عليه؛ فما قال لي: ألقه، ألقيته»(٢).

وقال الأوزاعي– رحمه الله –: «كنا نسمع الحديث ونعرضه على أصحابنا كما نعرض الدِّرهم الزَّائف؛ فما عَرفوا منه أخذناه، وما أنكروا منه تركناه»(٣).

بل إنَّ أئمة الحديث سلكوا هذا المنهج الفريد في التَّصنيف أيضًا، فكانوا يعرضون على شُيوخهم وعلى الجهابذة من أهل عصرهم ما يجمعونه من مروياتهم؛ كي يُميزوا لهم بين المعروف منها والمُنكر، فهذا الإمام مالك– رحمه الله – يقول: «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فُقهاء المدينة، فكلهم واطأني عليه، فسمَّيته المُوطأ» (٤).

---

(١) ينظر: رفع اليدين في الصلاة للبخاري(ص: ٣٣).

(٢) ينظر: «الكفاية في علم الرِّواية» للخطيب (٢٥٧/٢).

(٣) ينظر: المصدر السَّابق.

(٤) ينظر: تنوير الحوالك للسيوطي (ص: ٦)، شرح الزرقاني على الموطأ (٦٢/١).

وقال الإمام مُسلم- رحمه الله -: «عرضت كتابي هذا المسند على أبي زُرعة الرَّازي، فكل ما أشار علي في هذا الكتاب أن له علة تركته، وكل ما قال: إنه صحيح ليس له علة، أخرجته»(١).

وقال الخطيب البغدادي عن أبي داود: «يقال إنّه صنَّف كتابه السُّنن قديمًا وعرضه على أحمد بن حنبل، فاستجاده، واستحسنه »(٢).

وقال الترمذي- رحمه الله -: «صنَّفت هذا الكتاب وعرضته على عُلماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، ومن كان هذا الكتاب- يعني الجامع- في بيته فكأنما في بيته نبي يتكلم »(٣).

فعرض المحدِّث مروياته على شُيوخه وعلى الحفاظ المتقنين يخرج تلك المرويات من دائرة الغرابة، فلئن كان الحديث من جهة الرِّواية خبرًا واحدًا لكن من جهة العلم به مشهور، فهذا الإمام مالك يعرض كتابه الموطأ على سبعين من فقهاء المدينة وكلهم صوبه فيما روى، ولو كان فيه بعض ما ينكر لما سكتوا عنه؛ لأن السُّكوت مع قيام المقتضي للإنكار ليس من الدِّين -وحاشا عُلماء الأمة- فمواطأتهم لأحاديث الموطأ دليل على معرفتهم بتلك الأحاديث وإن رويت آحادًا، ولعل هذا من فوائد عرضهم مُصنفاتهم على غيرهم من النُّقاد الحفاظ.

---

(١) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي (١/١٠١)، وفتح الباري لابن حجر (١/٣٤٧).

(٢) ينظر: سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي (١٣/٢٠٩).

(٣) ينظر: سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي (١٣/٢٧٤).

المطلب الثالث: اعتماد منهج الجدل العلمي

الجدل العلمي : وهو مصطلح يوناني يعني أصلًا فن الحوار أو النِّقاش. وهو علم القوانين الأكثر عمومية التي تحكم الطبيعة والمجتمع والفكر، وهو منهج متمم للمناهج السابقة ومتفرع عنها، يحدد مسلك التناظر وأسلوب التحاور بين العلماء في المناقشات العلمية على اختلافها.

واستخدم المحدِّثون المذاكرة رواية ودراية بكثرة، ففي مجال الرِّواية يلتقي الاثنان منهم أو أكثر، ويأخذون في المذاكرة في باب من أبواب السُّنة، وماذا عند كل واحد منهما في هذا الباب، أو في طرق حديث معين، أو في أحاديث راو عن شيخ معين له.

ولها أغراض متعددة من أهمها مدراسه المحفوظ، وزيادة تثبيته، وقد يسبق المذاكرة استعداد لذلك، ومنها استفادة كل واحد من الآخر، فإذا ذكر له صاحبه حديثًا أو إسنادًا ليس عنده طلب منه أن يحدثه به، أو يذهب إلى شيخه فيسمعه منه.

وقد كان للمذاكرة أهمية كبرى لدى حُفاظ الحديث ورواته، عبر بعضهم عن ذلك بعبارات شتى فمن ذلك قول الزُّهري: « إنما يذهب العلم النسيان، وترك المذاكرة» (١).

وقال علي بن المديني: « ستة كادت تذهب عُقولهم عند المُذاكرة: يحيى وعبد الرحمن ووكيع وابن عُيينة وأبو داود وعبد الرَّزاق، قال علي: من شدة شهوتهم له » (٢).

---

(١) ينظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٣٢٧/٥).

(٢) ينظر: « الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع » للخطيب (٢٧٤/٢).

والمُذاكرة يستعملها الرواة لغرضين أساسين: تذكر ما عندهم من الروايات وإحيائها في الذاكرة حتى لا تنسى، واستفادة ما ليس عندهم مما هو عند أقرانهم؛ قال الخليل بن أحمد: «ذاكر بعلمك تذكر ما عندك، وتستفد ما ليس عندك »(١).

والمذاكرة كانت تُعرف في زمن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن كان معناها: تذكر الحديث والتفكر في معنى الحديث وفقهه؛ أي: مذاكرة متن الحديث وما اشتمل عليه من فوائد، ومما روى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك:

ـ عن علي ﷺ قال: «تذاكروا الحديث فإنكم إلاَّ تفعلوا يندرس»(٢).

ـ وعن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «تذاكروا الحديث فإن ذكر الحديث حياته»(٣).

ـ وعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: «تذاكروا الحديث فإنَّ مُذاكرة الحديث تهيج الحديث»(٤).

ثم انتقلت المذاكرة إلى التَّابعين بهذا المعنى، وزاد من معانيها عند التَّابعين أيضًا: النَّظر في من روى الحديث من الصَّحابة والتَّابعين، وفي زمن أتباع

١ـ ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/٢٧٣)

٢ـ أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٩٥).

٣ـ أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٩٥).

٤ـ أخرجه الحاكم في المستدرك (١/٩٤) وقال الحاكم: وقد روي في الحديث على مذاكرة الحديث عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، بأحاديث صحيحة على شرط الشيخين.

التَّابعين صارت المُذاكرة تتوجه عند المُحدِّثين إلى النَّظر في طرق رواية الحديث وضبط ألفاظ متنه مع العناية بفقه الحديث.

وفي الطَّبقات التي تليها أصبحت المُذاكرة عند المحدِّثين تتوجه إلى حصر الرِّوايات المُسندة، ثم الموقوفة والمقطوعة؛ لأنها تخدم المسندة، ثم استثمار هذا الحصر في تكميل أدلة الباب، ومُقارنتها، وما يترتب على ذلك من معرفة: المشهور من الغريب، والصَّحيح من الضَّعيف، ومعرفة العدول من المجروحين من الرُّواة.

وفي هذه المرحلة صارت كثير من المذاكرات تقوم على هيئة استظهار الروايات والفوائد بين المحدِّثين، في من يغرب على صاحبه بما لا يعرفه من الرِّوايات، وهذا مُؤشر هام جدا على بلوغ أهل هذه الطَّبقة درجة التَّأهل لعقد المقارنات الكافية بين الرِّوايات واستثمارها في نقد الحديث.

قال علي بن المديني: « أعلم النَّاس بالحديث عبد الرَّحمن بن مهدي، قلت له: قد كتبت حديث الأعمش، وكنت عند نفسي أنني قد بلغت فيها، فقلت: ومن يُفيدني عن الأعمش. فقال لي: من يفيدك عن الأعمش؟ قلت: نعم. فأطرق، ثم ذكر ثلاثين حديثًا ليست عندي »(١).

وقد تنوعت عندهم المذاكرة أنواعًا منها:

ـ المذاكرة على الأبواب.

تعد المذاكرة على الأبواب من أوائل أنواع المذاكرة بين المحدِّثين، وأكثرها انتشارًا في أوساطهم ، وأهمها عندهم ، بحيث لا يعد المحدِّث محدِّثا إذا لم يذاكر بالحديث على الأبواب ، فحفظه للحديث على الأبواب والمذاكرة بها

١) ينظر: سير أعلام النُّبلاء للذَّهبي: (١٩٤/٩).

هي سمتهم العامة التي تميزهم عن المشاركين لهم في هذا العلم من الفقهاء وغيرهم ، والمقصود بها ما روى من الأحاديث والآثار في باب معين من أبواب العلم ، أو طرق حديث من أمات الأحاديث المشهورة المهمة ، ومعرفة فواتها ، والتمييز بين صحيحها وسقيمها ، وما يلحق بذلك الباب، قال الخطيب عن أصحاب الحديث :« ويجمعون أبوابا يفردونها عن الكتب الطوال المصنفة في الأحكام وعن مسانيد الصَّحابة»(١).

أما الأبواب التي يجمعها أهل الحديث للمذاكرة بها فهي كثيرة جدًّا حتى جعلها الإمام الحاكم نوعًا من أنواع علوم الحديث أفرده له حيث قال : «ذكر النوع الخمسين من علوم الحديث هذا النوع من هذه العلوم جمع الأبواب التي يجمعها أصحاب الحديث، وطلب الفائت منها والمذاكرة بها» ثم قال الحاكم من ذلك حديث طلب العلم فريضة ... (٢)

وقال عبدالله بن إدريس: « كنت يومًا عند الأعمش، فقال لي: أي شيء تحفظ في القسامة؟ قال: قلت: حدثني أبي، عن حماد، عن سعيد بن جبير، فقال لي: تذاكرني عن حماد؟ لا حدثتك شهرًا. » (٣)

وقال أبو داود الطيالسي: «كنا ببغداد، وكان شعبة وابن إدريس يجتمعون بعد العصر؛ يتذاكرون، فذكروا باب المجذوم، فذكر شعبة ما عنده، فقلت: حدثنا ابن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة ابن زيد قال كان معيقيب يحضر طعام عمر فقال له عمر يا معيقيب كل ما يليك الحديث فقال لي شعبة يا

---

١) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي (٣٠٠/٢).
٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٢٥٠) .
٣) ينظر: الضعفاء الكبير للعقيلي (١٥٠/٢، ترجمة رقم ١٤٧٥).

داود لم تجئ بشيء أحسن مما جئت به قال أبو محمد يدل أن أبا داود كان محله أن يذاكر شعبة» (١).

ـ المذاكرة على تراجم الشُّيوخ .

والمراد بالشُّيوخ الذين يذاكر بحديثهم هم من كان مُكثرًا من الحديث، أو من كان عزيز الحديث والرِّواية يخشى على حديثه من الضَّياع ، وليس كل من روى الحديث يصلح حديثه للمذاكرة به ، فإن ذلك مما يتعذر على الحفاظ والمحدِّثين لسعة علم الرِّواية وكثرة الرُّواة ، فأهل الحديث كانوا يقصدون أحاديث شيوخ معنيين ، والغالب على هؤلاء أن يكونوا ممن تدور عليهم الرِّواية ، قال الحاكم في النَّوع التاسع والأربعين : « ذكر النَّوع التاسع والأربعين من معرفة علوم الحديث هذا النَّوع من هذه العلوم معرفة الأئمة الثِّقات المشهورين من التَّابعين وأتباعهم ممن يجمع حديثهم للحفظ، والمذاكرة،... من المشرق إلى الغرب، فمنهم من أهل المدينة: محمد بن مُسلم الزُّهري، محمد بن المنكدر القرشي، ...الخ» (٢).

ـ المذاكرة على البلدان :

وهي من الأنواع المهمة التي يذاكر بها الحفاظ بعضهم الآخر حين اجتماعهم في المواسم أو التقائهم في بعض حلقات العلم أو الرحلة ، والمقصود بها ذكر أحاديث رواة بلد ما وضبطها ومعرفة رواتها ومن روى عنهم .

---

١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٢/٤).

٢) ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٢٤٢)، وبحث «أنواع المذاكرة عند المحدثين آثارها والفوائد المترتبة» للدكتور عبد الرزاق أبو البصل (ص: ٣٤٥ وما بعدها)

ومثاله كتاب «مُسند الشَّاميين» للطبراني فالتأليف فيه يدل على سبق المذاكرة به ، وأيضًا صنَّف أبو عروبة الحراني حديث الجزريين ، وصنَّف ابن عساكر حديث أهل جردن . (١)

ـ المذاكرة بالغريب الذي لا يقف عليه إلا المتبحر، وتسمى الفوائد وهي المذاكرات التي تتم بين كبار المحدثين.

ـ المذاكرة بعلة الحديث، وهي مذاكرة الأئمة النُّقاد الشغوفين بعلة الحديث، أكثر من شغفهم بتحصيل ما ليس عندهم على الروايات.

مذاكرات الإلغاز الحديثي:

ومنها ما رواه أبو بكر الأبهري، قال: "سمعت أبا بكر بن أبي داود يقول لأبي علي النيسابوري الحافظ: يا أبا علي، إبراهيم، عن إبراهيم، عن إبراهيم، مَن هم؟ ، فقال أبو علي: "إبراهيم بن طهمان، عن إبراهيم بن عامر البجلي، عن إبراهيم النخعي"، فقال: "أحسنت يا أبا علي . (٢)

وقال الرامهرمزي: قال لي أبو عبدالله ابن البري يومًا: أبو عبدالله، عن أبي عروة، عن أبي الخطاب، عن أبي حمزة، مَن هم؟"، قلت: لا أدري. قال: "الثوري، عن معمر، عن قتادة، وأبو حمزة لو قال قائل؛ كان أنس بن مالك". فهذا سألني عنه أبو عبدالله بن البري مفيدًا على وجه الاختبار. (٣)

١ـ ينظر: بحث بعنوان : «أنواع المذاكرة عند المحدثين آثارها والفوائد المترتبة» للدكتور عبد الرزاق أبو البصل(ص:٣٥٩-٣٦٠).

٢ـ ينظر: معرفة علوم الحديث للحاكم (ص:٢٣٥)

٣ـ ينظر: المحدِّث الفاصل للرامهرمزي (ص:٢٦٥) ، وينظر: «المذاكرة عند المحدثين مفهومها، أساليبها، أثرها في النقد الحديثي للدكتور محمد عبد الله السريع» .

وكان للمذاكرة آثارًا مهمة على منهج المحدِّثين النَّقدي متعلقة بضبط الأحاديث والاستقصاء في جمع طرقها، ومُقارنة الرِّوايات، ومعرفة المشهور من الغريب، والصَّحيح من الضَّعيف، وضبط الرُّواة، وما يتعلق بجرحهم وتعديلهم، وأصح الأسانيد وأوهاها وعواليها، وما تفرد به راو، أو أهل بلد دون سائر البلاد، وهكذا.

وتجلى منهج الجدل العلمي عند مُتأخري المحدِّثين بشكل واضح في تقريراتهم وبحوثهم في كُتب المُصطلح، وما يجري فيها من مُباحثات أو مُناقشات، ونِكات علميّة وتحرير مفاهيم ومُصطلحات(١)، والنَّظرة الفاحصة لكُتب عُلوم الحديث نجدها تزخر بالتَّحريرات والمُناظرات والتَّقريرات، ولم يغب هذا المنهج أيضًا عن المتقدمين من المحدِّثين، فالنَّاظر في رسالة الإمام الشَّافعي– رحمه الله – يجد أن مبناها على المُحاورة والمُناقشة، كذلك مُقدمة الإمام مُسلم لصحيحه، وأبي داود في رسالته الشَّهيرة لأهل مكة، ويلاحظ فيها جليًّا أسلوب الجدال والحوار العلميّ.

١ـ ينظر: كتب النّكت على ابن الصلاح للزركشي وابن حجر، وأيضًا النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي ، وغيرهم من المؤلفات التي تعنى بهذا القضية .

المطلب الرابع : إعمال العقل في نقد المرويات

النَّقل لا يُضبط ولا يثبت بلا إعمال للعقل، فبه يتوصل إلى تمييز المقبول من المردود، وذلك بإعمال القواعد إعمالا عقليا صحيحًا دقيقًا، وقد استعمل المحدِّثون العقل في نقدهم للمرويات غير أن هذا لم يبرز في قواعد نظرية في كل جزئياته ، ومن تتبع أحكامهم النَّقدية في كُتبهم تبين له أن هذا النَّوع من النَّقد لم يغب في أحكامهم، بل استعملوا العقل في أربعة مواطن، قال الشَّيخ المعلمي: «إنَّ المحدِّثين راعوا العقل في أربعة مواطن وهي: عند السَّماع، وعند التَّحديث، وعند الحُكم على الرُّواة، وعند الحُكم على الأحاديث، فالمتثبتون إذا سمعوا خبرًا تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، فإن حفظوه لم يحدِّثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه، وفي الرَّاوي الذي عليه تبعته »(١) .

(أ) العقل عند السَّماع والأداء:

اشترط المحدِّثون العقل عند التَّحمل والأداء؛ لأنَّ الوعي والضَّبط لا يحصلان بلا عقل، وهذا واجب في الرِّواية، فلا يُقبل خبر المجنُون ولو كان جُنونه متقطعًا؛ لعدم قدرته على الحفظ والضَّبط، ولذا وجدناهم ينصون على شرط العقل والتَّحذير مما يُخل به، ومن ذلك قول ابن الصلاح في شرط قبول رواية الرَّاوي في سياق حديثه عن شرط الضَّبط قال: (مُتيقظًا غير مُغفل،...) أي أن يكون الرَّاوي حاضر القلب والعقل كي يضبط ما يُسمع وما يحدِّث به.

١ـ ينظر: «الأنوار الكاشفة »للمعلمي (ص:٦)

ولذا وجدنا أهل الحديث قد اختلفوا في سن الصَّغير الذي يشترط لصحة التَّحمل للتَّحمل لاعتبار القدرة على الوعي والفهم والحفظ، والصَّحيح في ذلك اشتراط التَّمييز دون تحديد للسن، وهو دليل على الوعي لما يسمع واستيعاب لما يروي، وأمكن له لحفظ ذلك. (١)

نُصوص الأئمة في اشتراط العقل في الرِّواية سماعًا وأداءً

قال الإمام مالك: «أربعة لا يُؤخذ عنهم العلم فذكر منهم –سفيه معلن السَّفه – فإذا كان خبر السَّفيه المعلن للسَّفه مردودًا، فخبر من هو أسوأ منه من باب أولى »(٢).

وقال الإمام الشَّافعي – رحمه الله –: « ولا تقوم الحُجة بخبر الخاصة حتى يجمع أمورًا، منها: أن يكون من حدَّث به ثقة في دينه، معروفًا بالصِّدق في حديثه، عاقلًا لما يحدِّث به، عالمًا بما يُحيل معاني الحديث من اللفظ....»(٣).

قال الإمام ابن حِبّان البُستي في أول «صحيحه» تبعًا للإمام الشَّافعي: «إنا لم نحتج فيه –يعني في صحيحه– إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدِّين بالستر الجميل.

١ـ ينظر: تدريب الراوي للسيوطي (١/٤١٥-٤١٧) ، وموسوعة علوم الحديث طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بحث بعنوان« سن سماع الراوي وحضوره المعتبر في الرِّواية» للأستاذ الدكتور /أحمد معبد عبد الكريم (ص:٤٢٧-٤٢٨).

٢ـ ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر (٢/٢٨٠).

٣ـ ينظر: «الرسالة» للإمام الشافعي (ص:١٧٠).

والثَّاني: الصِّدق في الحديث بالشُّهرة فيه.

والثَّالث: العقل بما يحدِّث من الحديث.

والرَّابع: العلم بما يُحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التَّدليس، فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه، وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلة من الخصال الخمس لم نحتج به ».(١)

من هذه النُّصوص وغيرها نتبين سعة منهج المحدِّثين في نقد المرويات، وأنهم لم يكتفوا بنقد الأسانيد بمعرفتهم للرُّواة جرحًا وتعديلًا فحسب، بل وظفوا العقل في النَّقد أيضًا، ووضعوا لذلك ضوابط علميّة دقيقة، وليس الأمر في ذلك مَبنيًّا على الأهواء.

(ب) استعمال العقل عند الحُكم على الرُّواة:

لا شك أنَّ فاقد العقل لا يُمكنه الحُكم على الرُّواة حُكمًا سليمًا، ولا تصح منه الشَّهادة على غيره؛ لأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

والعقل آلة التَّمييز بين ما يجرح به وما لا يجرح به، وبين ما يعدل به وما لا يعدل به، فهو لازم في ذلك كله، ثم إنَّ أهل الحديث قد يستعملون العقل في الحُكم على الرَّاوي من خلال ما يروي، فإنهم ربما جرحوه بما يروي من المُنكر من الحديث، ولا سبيل إلى معرفة المُنكر إلا بالفهم والحفظ والمعرفة، وهذه محصلة بالعقل.

١ـ ينظر: صحيح ابن حبان كما في الإحسان (١/١٥١).

(ج) استعمال المحدِّثين العقل في نقد الحديث والحُكم عليه

ليس من منهج المحدِّثين الاغترار بظواهر الإسناد من حيث عدالة الرُّواة وضبطهم والاتصال، ولم يكتفوا في الحُكم على الحديث بما يظهر لهم من هذه الأوصاف والشروط، بل نظروا في واقع ما يرويه الرَّاوي أيضًا: هل هو مُوافق أو غير مُوافق؟ فاستخدموا العقل في التَّمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ، إما من جهة المعنى، أو من جهة مُخالفة الواقع للرِّواية الصَّواب كما جاءت عن مصدرها، وقد تقدم من الأقوال لابن حبان وغيره ما يؤيد ذلك.

(د) شمولية البحث في جوانب النَّقد

بذل المحدِّثون جهودًا كبيرة تناولت حياة الرَّاوي، ومُكوناته الفكرية، وبيئته العلميّة على نحو ما شملت جوانب المعرفة المكونة لقدراته الحديثية، ومن القضايا التي تناولها النقاد في هذا الشأن، سنة الولادة، والطلب والشيوخ والتلاميذ، مع التأكيد عن مدى الصلة بين كلٍّ، إثباتًا للسماع أو نفيه والأخذ بكل التَّدابير الكفيلة ببيان ذلك ورحلات الرَّاوي ولقاءاته بالتَّلاميذ وبالشُّيوخ خاصة الكبار منهم، ودرجة وثاقته بين زملائه في شيخ معين أو أكثر، ومدى ملازمته لكل منهم، ومدى موافقته للآخرين في رواية الحديث، وهل هو ممن يكثر من الغلط أو الوهم والنسيان، أم أن كل ذلك كأن يأتي لمامًا، مما لا ينفك عنه البشر، وما هي مفاريده إن وجدت، وهل كانت غرائبه مما يدل على نكارة حديثه أم أن بعضها مظنة ذلك أم كان ممن يحتمل تفرده لتمام أهليته، ولم يغب البعد المتعلق بالصلاح والتقوى، وما يترتب على ذلك وهو الصدق باعتباره المقصود من شرط العدالة، باعتبارها الحامل على ملازمة التقوى ومجانبة خوارم المروءة، وما يرافق ذلك من أبعاد نفسية

وجبلية كالعسر في الرواية، وأخذ الأجرة على التَّحديث، كما لم يغب البعد الصحي عن هذا الموضوع من حيث إنَّ لكمال الصحة المتعلقة بالحفظ وطرائقه أثرًا بينا في مدة صحة المرويات وسلامتها(١) ، فللمختلط أحكامه كما لا يخفى على أهل الصنعة(٢)، ولمن أصيب بالعمى كذلك، وكذا حال من ينسى ولم يضبط(٣)، وهذا كله بالطبع في حق من يمكن معايشتهم، والوقوف على حقيقة أمرهم من خلال الاطلاع المباشر والمعاينة للحال، وأما من لم يكن أمره كذلك فإن بالإمكان أن يضاف إلى كل التجارب السابقة النظر في مروياته؛ لأنها أشبه ما تكون بالمرآة التي من خلالها يمكن رصد سيرة الراوي في ميدان روايته، فالحكم على الراوي فرع على النظر في حديثه، بخلاف بعض المتأخرين فالحكم على الحديث فرع على درجة الراوي(٤) ، فالناقد نظر في أحاديث الراوي مقارنًا لها بما لديه من مخزون عظيم من أحاديث الرواة الآخرين، فما وافق غيره كان لصالح الراوي، دالًا على ثقته وضبطه، وما خالف فيه غيره أو تفرد به، ينظر فيه الناقد فما عده خطأ، أو منكرًا حكم عليه بذلك، ثم تكون الموازنة بين ما أصاب فيه، وما أخطأ فيه، فإن كان الغالب عليه الصواب، وأخطأ أو تفرد أو استنكره عليه، لم يغيره كونه عنده ثقة، ولا يمكن أن يغيره، وإلا أدى هذا إلى الدور في الاستدلال، وإن كان الغالب عليه الخطأ والتفرد بما يستنكر ضعفه الناقد، مع بقاء حكمه عليه فيما وافق فيه غيره، فيصلح للاعتبار والاعتضاد، إن لم تكن أخطاؤه فاحشة جدًّا، يصل بها إلى حد الترك.

١ـ ينظر: الكامل لابن عدي(٢/٣٤٨، ٥٠٤).

٢ـ ينظر: المختلطين للعلائي وغيره من المؤلفات في ذلك .

٣ـ ينظر: تذكرة المؤتسي بمن حدّث ونسي للسيوطي.

٤ـ ينظر: مقارنة المرويات للدكتور إبراهيم اللاحم(١/٣٢١).

وهذا أمر يؤكد مدى سعة أفق المحدِّثين، ومدى إدراكهم للكثير من المسائل التي لها كبير الأثر في التنشئة والتَّكوين، وصِياغة الفِكر، مما يعد في أزماننا من أهم قضايا البحث والنَّظر في علم النَّفس الاجتماعي على وجه العُموم، وعلى الخُصوص في حق الذين تربطهم منظومة فكرية أو تعليميّة، أو وظيفية، وسيأتي ذكر بعض الأمثلة التي توضح هذا بعد قليل.

المطلب الخامس: الواقعية والموضوعية في الحكم على الراوي والمروي

يُمثِّل الوُقوف على الحقيقة الخطوة الأولى على طَريق التَّعامل معها؛ حيث إنَّ إدراك الأمور على ما هي عليه يُحدِّد الموقف المطلوب منها من الامتثال، أو الاعتبار، أو المُناهضة، وقد كانت الثَّمرة الأولى لتوجيه القرآن الكريم بالتَّبين، وعدم الأخذ بالظُّنون والأوهام، والاحتياط الشَّديد في الرواية والتّلقي، فكثيرًا ما يقول أحدهم بعد رواية الحديث: نحو هذا، أو كما قال، بل بلغ الأمر ببعضهم إلى أن يقول: « فُلان ممن استخير الله فيه»(١)، وكانت أحكام النُّقاد تصدر إما من معايشة حقيقية لحال الرُّواة، أو بالنقل عمن يوثق بعلمه ممن عاصر الراوي أو سبر حديثه، وهذه الأحكام هي ثمرة تصور حقيقي، وفي بعض الأحيان يُوصف بعض النُّقاد بالتحامل وهذا مما لا ينفك عنه البشر، ولكن وجود الكثير من النُّقاد يزن الموضع، ويصوب ما تحامل فيه الآخر مِصداقًا لقول الله تعالى: ﴿**أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى**﴾ (٢) فالقناعات تختلف من شخص لآخر، والموضوعية بأبعادها المختلفة من حيث المنطلق، والمنهج كانت حاضرة تمام الحضور في أحكام النُّقاد، ولا حكم بدون إدراك لواقع الرَّاوي، وخارطة الرِّواية بقرائنها ومُلابساتها، فالتَّجرد كان من الأُسس الرئيسة في المنهج النَّقدي عند المحدِّثين، وعند إمعان النَّظر في كُتب الجرح والتَّعديل نلحظ ذلك جليا حتى إنَّ وكيع بن الجراح لكون والده كان على بيت المال، يقرن معه آخر إذا

١ــ ينظر: الثقات لابن حبان (٦/٣٤٤ ، ٨/٦٨، ٩/١٦٥) ، والمجروحين لابن حبان(١/١٢٢)

٢ـ [سورة البقرة: ٢٨٢].

روى عنه، ونحوه قول الذَّهبي في ولده أبي هريرة: إنه حفظ القرآن ثم تشاغل عنه حتى نسيه(١).

فالهاجس المؤثر على المحدِّثين هو صِيانة السُّنة عن الدَّخيل والموضوع.

وهذا من أبرز المعايير والقيم الموضوعية التي يملكها أئمة الحديث، خاصة في جانب الجرح والتَّعديل عند تُعاملهم مع الرُّواة جرحًا أو تعديلًا، بل تعد من أكبر المميزات التي يتميز بها منهج عُلماء الجرح والتَّعديل؛ إذ كان تعاملهم مع هذا التُّراث الضَّخم يتم على نحو كبير من التَّجرد والموضوعية، إلى درجة أن يتجرد أحدهم من نوازع النَّفس وحُظوظها في سبيل وفائه بالمنهج الذي التزمه، فكان الواحد منهم لا يستنكف أبدًا أن يبطل رواية أقرب النَّاس إليه إذا علم عدم توفر شروط قبول الرِّواية فيه.

ومن الأمثلة على ذلك:

ما رواه ابن حِبّان أنَّ علي بن المديني سُئل مرة عن أبيه من حيث أهليته لهذا العلم فقال: اسألوا غيري فقالوا: سألناك فأطرق ثم رفع رأسه وقال: هذا هو الدِّين، أبي ضعيف(٢)، فابن المديني هنا تجاوز الموقف النَّفسي والعاطفي تجاه أبيه وهو موقف من الصُّعوبة بمكان إلى الموقف العلمي فانتقل ابن المديني بمنهجيّة واضحة من إشكالية التَّحيز إلى التَّجرد وهذا من آكد معايير التَّفكير النَّقدي.

والقصد هو بيان ما يتحلى به المحدِّثون من قيم التَّجرد والإنصاف، وهذا يعود في المقام الأول إلى اعتقادهم قُدسية هذا العمل، وإنَّ تخليهم عن دورهم

١ـ ينظر: «فتح المغيث» للسَّخاوي (٣٥٦/٤) بتصرف يسير.

(٢) ينظر: «فتح المغيث» للسخاوي (٣٥٦/٤).

النَّقدي يُعرضهم إلى الوعيد الشَّديد في الآخرة حتى إنَّ يحيى بن سعيد القطان وهو من الأئمة النُّقاد لما سأل أحد طلابه وهو أبو بكر بن خلاد: يا أبا بكر، ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيرًا، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في النَّاس. فقال: احفظ عني، لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عَرْض النَّاس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النَّبي ﷺيقول: بلغك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح، يعني فلم تُنكر» (١).

ومما يدُّل على ذلك أيضًا موقف شُعبة بن الحجاج مع أبان بن أبي عيَّاش عندما كلَّمَهُ حماد بن زيد في أن يكف عن أبان بن أبي عيَّاش لسنه وأهل بيته، فضمن أن يفعل، ثم اجتمعا في جنازة فنادى من بعيد: يا أبا إسماعيل – كُنية حماد بن زيد–، إني قد رجعت عن ذلك، لا يحل الكف عنه؛ لأن الأمر دين(٢).

معرفة الأحوال الشَّخصية للرَّاوي:

تكونت لدى هؤلاء النُّقاد معلومات كثيرة ودقيقة عن حياة الرُّواة؛ وذلك حتى يكون حكمهم مبنيا على أُسس وقواعد منهجية وضوابط علمية سليمة ومن هذه المعلومات:

(أ) معرفة النُّقاد بمواليد الرُّواة وَوَفَياتهم

لأجل أن عملية الحُكم على الرَّاوي عند المحدِّثين أشبه بالحكم القضائي فيحتاج النَّاقد قبل إصدار الحكم إلى معلومات تفصيلية ودقيقة عن هذا

(١) ينظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٤٦٦/١).
(٢) ينظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (١١/١).

الرَّاوي؛ لأنَّ تاريخ المولد والوفاة يعرف به اتصال السند وانقطاعه، ومن ذلك قول الْمُعَلَّى بْنَ عُرْفَانَ حدثنا أبو وائل قال خرج علينا ابن مسعود بصفِّين فقال أبو نعيم: تُراه بُعِثَ بعد الموت؟!(١)، وهو بهذا يشير إلى اتهام المُعلى بهذا النَّص؛ لأن ابن مسعود توفي سنة (٣٢هـ) وصفين كانت بعدها بأربع سنوات.

ولهذا جرى عمل النُّقاد على استعمال هذا المنهج في كشف دعاوى السَّماع لبعض الرُّواة الكذَّابين؛ وذلك أه قد يحدِّث الرَّاوي عن راو آخر ، فيكتشف النَّاقد بحكم معلوماته التَّاريخيّةِ أن هذا الرَّاوي لم يُدرك ذلك الشَّيخ ؛ لأنَّ الشَّيخ توفي قبل أن يولد هذا الكذَّاب ، قال الخطيب فصل : ومما يُستدل به على كذب المحدِّث في روايته عمن لم يدركه؛ معرفة تاريخ موت المروي عنه ومولد الراوي.

وذكر بعض الأمثلة العمليّة على قوله فقال: عُفير بن معدان الكلاعي، قال: قدم علينا عمر بن موسى حمص فاجتمعنا إليه في المسجد، فجعل يقول: حدثنا شيخكم الصالح، حدثنا شيخكم الصالح، فلما أكثر، قلت له: من شيخنا هذا الصالح؟ سمه لنا نعرفه، قال: فقال خالد بن معدان، قلت له: في أي سنة لقيته؟ قال: لقيته سنة ثمان ومائة، قلت: فأين لقيته؟ قال: لقيته في غزاة أرمينية، قال: فقلت له: اتق الله يا شيخ، ولا تكذب، مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة، وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك

(١) ينظر : مقدمة صحيح مسلم (٢٦/١)

أخرى: لم يغز أرمينية قط، كان يغزو الرُّوم (١) فهنا اكتشف عُفير بن معدان كذب هذا الراوي من خلال اختبار التاريخ (٢).

ومن أمثلة ذلك ما قاله الحاكم : « لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومئتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة»(٣)

ومن ذلك أيضًا قول أبي علي الحافظ :« لما حدث عبد الله بن إسحاق الكرماني عن محمد بن أبي يعقوب، أتيته فسألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة إحدى وخمسين ومائتين، فقلت له: مات محمد بن أبي يعقوب قبل أن تولد بتسع سنين، فأعلمه، قال أبو عبد الله: ولما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكسي، وحدث عن عبد بن حميد، سألته عن مولده فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: سمع هذا الشيخ من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة ».(٤)

(١) ينظر : الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي(١/١٣٢).

(٢) ينظر : «الاتجاه العقلي وعلوم الحديث جدلية المنهج والتأسيس» للدكتور خالد أبا الخيل (ص:١٥٥).

(٣) ينظر : المدخل إلى الإكليل ٦١، و«الجامع في آداب الراوي للخطيب (١/ ١٣٢).

(٤) ينظر : المدخل إلى الإكليل ٦١، و«الجامع في آداب الراوي للخطيب (١/ ١٣٢).

(ب) معرفة النُّقاد بأوطان الرُّواة وبلدانهم:

وهذه المعرفة مهمة جدًّا للنَّاقد، فإنه يُمكن من خلالها التَّمييز والكشف عن دعوى السَّماع وإزالة الاشتباه بين الأسماء، وقد صنَّف أهل العلم فيها مُصنفات مُستقلة؛ منها الطَّبقات كالطَّبقات الكبرى لابن سعد، وطبقات خليفة بن خياط، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان، وقد اعتنى عُلماء الحديث بمعرفة البلدان ووظفوها في خدمة الرِّواية، ويوضح ذلك الإمام الخليلي فيقول: « إذا قال المصري: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمرو. وإذا قال المكي: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عباس. وإذا قال المدني: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن عمر. وإذا قال الكوفي: عن عبد الله ولا ينسبه فهو ابن مسعود» (١).

(ج)- معرفة الأحوال العلمية للراوي:

من أظهر الصور الدالة على دقة منهج المحدِّثين وإحكامه في الجرح والتَّعديل هي المعرفة الفائقة بالأحوال العلمية للرُّواة، فهم تجاوزوا التَّوثيق العام أو الجرح العام إلى ما هو أدق وأغمض من ذلك، فقاموا برصد حالات القوة التي يمر بها الرَّاوي الضَّعيف، وحالات الضَّعف التي يمر بها الرَّاوي الثِّقة، وقد عقد لها ابن رجب في شرح علل الترمذي فصلًا أجاد فيه وأفاد(٢)، وهو ما يُسَمَّى بالتَّوثيق المطلق أو التَّوثيق المقيد.

---

(١) ينظر:« الإرشاد» لأبي يعلى الخليلي (٤٤٠/١).

(٢) وهو القسم الثاني من الفوائد والقواعد التي ذكرها ابن رجب بعد شرحه لعلل الترمذي فقال باب في ذكر قوم من الثقات، لا يذكر أكثرهم غالباً في أكثر كتب (الجرح)، وقد ضعف حديثهم: إما في بعض الأوقات؛ أو في بعض الأماكن؛ أو عن بعض الشيوخ. ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (٧٣٢/٢ وما بعدها).

(د)-استقراء مرويات الراوي ومقارنتها بأحاديث الثِّقات:

ومن أمثلة ذلك ما قاله ابن حبان في كتابه «المجروحين»: «قد سبرت أخبار ابن لهيعة من رواية المتقدمين والمتأخرين عنه فرأيت التَّخليط في رواية المتأخرين عنه موجودًا، وما لا أصل له من رواية المتقدمين كثيرًا فرجعت إلى الاعتبار فرأيته كان يدلس عن أقوام ضعفاء عن أقوام رآهم ابن لهيعة ثقات فالتزقت تلك الموضوعات به»(١).

وفي هذا الصدد يقول الخطيب البغدادي رحمه الله: « وهذه الأمة إنما تنص الحديث من الثِّقة المعروف في زمانه، المشهور بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط، فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقل مجالسة. ثم يكتبون الحديث من عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل، ويضبطوا حروفه ويعدوه عدا؛ فهذا من أعظم نعم الله تعالى على هذه الأمة». (٢)

والاعتبار هو البحث والتَّفتيش والمُقارنة وتتبع الطُّرق للوصول إلى المتابعات والشَّواهد، فأئمة الحديث كان يمتلكون الأدوات النَّقدية لتمحيص المرويات، ويقومون بإجراءات دقيقة للوصول إلى قول فصل في الحكم على الرَّاوي من خلال مروياته كما صنع ابن عدي، وابن حبان وغيرهما، فلم يكن الأمر مجرد كلام في الرُّواة، بل شهادات تأتي بعد إجراءات وموازنات دقيقة للخروج بها إلى أعلى ما تمثله المنهجية في الحُكم على الرُّواة.

---

(١) ينظر: «المجروحين» لابن حبان (١٢/٢).

(٢) ينظر: شرف أصحاب الحديث للخطيب البغدادي (ص: ٤٠) ط دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

(هـ)-انتقاء المرويات:

وأبرز ما يمثل عملية الانتقاء هما الشَّيخان؛ فقد يخرجان لراوٍ مُتكلَّم فيه من ناحية العُموم، لكنهما ينتقيان من حديث هذا الرَّاوي ما يعلمان أنه أصاب فيه وضبط، فيأتي من يقدح في كتابيهما بناء على الحكم العام في هذا الرَّاوي دون مُلاحظة منهج الانتقاء في كتابيهما.

قال الشَّيخ محمد يوسف البنوري الهندي: « إنَّ صاحبي الصَّحيح – رحمهما الله – إذا أخرجا لمن تكلم فيه، فإنهم ينتقون من حديثه ما تُوبع عليه، وظهرت شواهده، وعلم أنَّ له أصلًا، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثِّقات» (١).

وقد برزت الانتقائية العلمية عند البُخاري في عدة صور منها:

-إن البُخاري ينتقي من حديث الرَّاوي إذا حدَّث من كتابه، ويدع حديثه إذا كان من حفظه، وهذا يكون في حق الرَّاوي الذي في حفظه ضعف، ولكن كتابه صحيح وهذا صنعه البخاري مع شيخه إسماعيل بن أبي أويس، وغيره(٢).

قال محمد بن أبي حاتم سمعت البخاري يقول:« كان إسماعيل بن أبي أويس إذا انتخبت من كتابه نسخ تلك الأحاديث لنفسه، وقال: هذه الأحاديث انتخبها محمد بن إسماعيل من حديثي»(٣).

---

(١) ينظر: مقدمة تحقيق« نصب الراية» للزيلعي (١٠/١).

(٢) ينظر: هدي الساري لابن حجر(ص:٣٩١) .

(٣) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣٢٢/٢)، تقييد المهمل وتمييز المشكل لأبي علي الجياني(٢٢/١).

ومنها: أن البخاري ينتقي من حديث الراوي إذا حدث عن أهل بلد مخصوص.

ومن الأمثلة على ذلك قول البُخاري: «ما روى يحيى بن بُكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني أتقيه»(١).

قال ابن حجر مُعلقًا على هذا القول: «فهذا يدلك على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج عنه عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة، ومعظم ما أخرجه عنه عن الليث» (٢)؟

ومنها: أن ينتقي من حديث الرَّاوي إذا حدَّث عن ذلك الشَّيخ، ويترك حديثه إذا حدَّث عن شيخ آخر ومن الأمثلة على ذلك أنه روى في كتابه بعض الأحاديث لشيبان بن عبد الرَّحمن النَّحوي، ولكن لما وقع في رواية شيبان عن الأعمش بعض المناكير كما قال السَّاجي، فقد كان البُخاري يتقي حديث شيبان عن الأعمش ويروي له ما سوى ذلك.

قال ابن حجر: «أما قول السَّاجي فهو مُعارض بقول أحمد بن حنبل: أنه ثبت في كل المشايخ، ومع ذلك فلم أر في البُخاري من حديثه عن الأعمش شيئًا لا أصلًا ولا استشهادًا، نعم أخرج له أحاديث من روايته عن يحيى بن أبي كثير، ومنصور بن المعتمر، وقتادة، وفراس بن يحيى، وزياد بن علاقة، وهلال الوزان، واعتمده الجماعة كلهم» (٣).

---

(١) ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر (٣٨٢/٣٤).

(٢) ينظر: هدي الساري ص: ٤٥٢.

(٣)ينظر: هدي السَّاري لابن حجر (ص: ٤٥٢).

وكذلك صنيع البُخاري مع شيخه محمد بن يوسف الفريابي قال العجلي: ثقة وقد أخطأ في مئة وخمسين حديثًا (١)، وذكر له ابن معين حديثًا أخطأ فيه فقال: هذا باطل(٢).

قال ابن حجر مُعلقًا على القولين السَّابقين: «اعتمده البخاري؛ لأنه انتقى أحاديثه وميَّزها» (٣).

وكان مسلم يُمارس منهج الانتقاء على نحو علمي دقيق أيضًا فمثلًا: أخرج مسلم لأحمد بن عبد الرَّحمن بن وهب وهو قد تغير حفظه، إلا أن مُسلمًا أخذ عنه قبل حصول هذا التَّغير.

قال إبراهيم بن أبي طالب: قُلت لمسلم قد أكثرت في «الصحيح» عن أحمد بن عبد الرَّحمن الوهبي وحاله قد ظهر فقال: إنما نقموا عليه بعد خروجي من مصر(٤)، فمسلم أخذ عنه قبل أن يطرأ عليه هذا العارض.

وقال ابن القيم مُعلِّقًا على كلام ابن القطان الفاسي في تضعيف مطر الوراق وعيبه على مُسلم في إخراج حديثه: «ولا عيب على مُسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضَّرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع حديث الثِّقة، ومن ضَعَّف جميع حديث سيئ الحفظ، فالأولى:

(١)ينظر: الثِّقات للعجلي (٢/٢٥٧).

(٢)ينظر: تاريخ ابن معين برواية الدُّوري (٥٥١).

(٣) ينظر: هدي السَّاري لابن حجر (ص: ٤٤٢).

(٤)ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٦/٤٣٠)، «صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط» لابن الصلاح(ص:٩٨).

طريقة الحاكم وأمثاله، والثَّانية: طريقة أبي محمد ابن حزم وأشكاله، وطريقة مُسلم هي طريقة أئمة هذا الشَّأن»(١).

ولله در الإمام الذَّهبي – رحمه الله – حين قال: « ونحن لا ندَّعي العصمة في أئمة الجرح والتَّعديل، لكن هم أكثر النَّاس صوابًا، وأندرهم خطأ، وأشدهم إنصافًا، وأبعدهم عن التَّحامل. وإذا اتفقوا على تعديل أو جرح، فتمسك به، واعضض عليه بناجذيك، ولا تتجاوزه، فتندم، ومن شذ منهم، فلا عبرة به.

فخل عنك العناء، وأعط القوس باريها، فوالله لولا الحفاظ الأكابر، لخطبت الزَّنادقة على المنابر، ولئن خطب خاطب من أهل البدع، فإنما هو بسيف الإسلام، وبلسان الشَّريعة، وبجاه السُّنة، وبإظهار مُتابعة ما جاء به الرَّسول –صلى الله عليه وسلم– فنعوذ بالله من الخذلان ».(٢)

(١) ينظر:« زاد المعاد» لابن قيم الجوزية (٣٥٣/١).

(٢) ينظر: «سير أعلام النُّبلاء» للذَّهبي (٨٢/١١) ط الرسالة.

المطلب السَّادس: الانطلاق من الشَّك المنهجي

الشَّك المنهجي:

المراد بالشَّك المنهجي هو امتلاك الباحث للمنهجيّةِ العلمية التي لا تتسرع في تأسيس اليقين، ولا تتهاون في مسالكها، وتلتزم بالعملية الفحصية النَّقدية لكل المعارف قبل التسليم بها؛ بغية الوصول إلى المعرفة الصَّحيحة الخالية من الشَّوائب والخلل والالتباس، وهو منهج يفرضه الباحث بمحض إرادته؛ لاختبار ما لديه من معارف ومعلومات، مُحاولًا بذلك تطهير عقله من كل ما يحتويه من أكاذيب ومغالطات، وتدريبه على تكوين ملكة النَّقد والتَّحليل من أجل مُناقشة المبادئ الأولية السَّابقة للوصول إلى مبادئ أولية أخرى واضحة ومميزة بحيث يقيم عليها قضايا يقينية.

وقد عرف أصحاب «المعجم الفلسفي» الشَّك المنهجي بأنه: « مرحلة أساسية من مراحل منهج البحث في الفلسفة، وقوامها تمحيص المعاني والأحكام تمحيصاً تامًّا بحيث لا يُقبل منها إلا ما ثبت يقينه، ومن أبرز من قال به الغزالي ثم ديكارت. فعلى الباحث أن يحرر نفسه من الأفكار الخاطئة بالشَّك، وأن يتروَّى فيما يعرض له، فلا يتسرع في حكمه، ولا يقبل إلا ما ثبت للعقل بداهة»(١).

وفي تعريف آخر للأستاذ جبور عبدالنور:« هو موقف يتميز عن الشَّك الارتيابي بأنه وقتي، ويُسلِّم بالمقدرة على بلوغ حقائق أكيدة شرط التَّمكن من التدليل عليها » (٢).

(١) ينظر: المعجم الفلسفي إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة (ص: ١٠٣).
(٢) ينظر: المعجم الأدبي (ص: ١٥٤).

ولنا أن نتساءل بعد أن عرفنا ما هو الشَّك المنهجي: متى يكون الشَّك في معايير البحث العلمي غير منهجي؟

والجواب الصَّحيح عن هذا السُّؤال: بأنه يكون كذلك إذا كان الشَّك فيه إفراط وإنكار ونفي من دون بينة أو قرينة مقبولة، ولذا نجد أن أساتذة المنهجية الذين حثوا على الشَّك المنهجي، قد حذروا منه أيضاً، ومن هؤلاء «لانجلوا» فقد حذر المؤرخين من الإفراط في الشَّك، ناصحاً لهم بعد أن شدد على أهميته، فقال:« ينبغي ألا نسيء استعماله، فإنَّ الإفراط في الشَّك والاتهام في هذه الأمور، يكاد يكون له نفس النَّتائج الضارة؛ للإفراط في الثِّقة والاعتقاد»(١).

ويقول الدُّكتور علي جواد الطاهر:« الشك ضروري على أن يكون علميًّا، وفي حدود الحقيقة، وأن يقع في السَّلب والإيجاب، وفيما لنا، وما علينا؛ أما الشَّك المرضي أو الشَّك الذي تدفعك إليه نزوة في مخالفة المألوف... فهو خارج حدودنا، وليس من وكدنا » (٢).

فالإنسان بطبيعته له بعض الأحكام والتَّصورات الخاطئة، وهذا الشَّك المنهجي خير طريقة لاتقاء هذه الأخطاء، إنه خطوة تُسلِّم إلى اليقين أو تُؤدي إلى المعرفة الصَّادقة، فهو وسيلة وليس غاية في ذاته، يزاوله الباحث بإرادته ومحض رغبته ومن ثم يستطيع التَّحرر منه، إنه نتيجة عزم من الباحث على أن يشك بنظام وبمقتضى مبدأ في أي فكرة يمكن أن تكون مثارًا للشك.

(١) ينظر: المدخل إلى الدراسات التاريخية (ص ٧٥).

(٢) ينظر: منهج البحث الأدبي (ص٤٦).

ويطلق على هذا النوع من الشَّك ألقاب كثيرة، ومن أشهرها الشَّك المنهجي، باعتبار أن الباحث يجعله منهجًا وطريقًا له في الوصول إلى اليقين، وينعت أيضًا بالشَّك الفلسفي، باعتبار أنَّ التَّفكير الفلسفي يقوم دائمًا على التَّساؤل والنَّقد والفحص(١).

ويرى أصحاب هذا المنهج أنَّ المعرفة الموضوعية مُمكنة، وأنَّ في استطاعة العقل الوصول إلى اليقين والحقيقة، وذلك عن طريق الشَّك في كل ما اكتسبناه من أفكار وعادات في الماضي، فالشَّك في نظرهم هو الوسيلة النَّاجحة للوصول إلى اليقين، وكانت بدايات هذا النُّوع من الشَّك عند اليونان وبالأخص عند «سُقراط» وذلك عن طريق المنهج الذي نهجه في مناقشة محدثيه وهو التَّهكم: الذي يؤدي إلى تخليص العقل من الأخطاء، والتَّوليد الذي يرشد إلى الحقيقة، ففي مرحلة التَّهكم يبدو مع محدثيه وكأنه يتعلم منهم فيسلم بأقوالهم مُصطنعًا الجهل، ثم يأخذ في التَّساؤل والاستفسار وإثارة الشُّكوك في صحة ما يقولون حتى يتم تحرير عقولهم من الأخطاء والاهتداء للحق.

وقد تنبه أرسطو إلى هذا النَّوع من الشَّك، وفرق بينه وبين الشَّك الحقيقي الهادم، وأوصى بمزاولته عند البدء بدراسة أي بحث علمي، حيث إنِّه وجد علاقة ضرورية تقوم بين الشَّك والمعرفة الصَّحيحة، وكشف عن عنصر الإيمان الذي يقوم مطمورًا في ثنايا الشَّك النزيه، ورأى أن من يريد أن يكسب ملكة تحصيل المعرفة يجد في الشَّك الذي يقوم على التَّروي والتَّبصر تحقيقًا لغايته؛ لأن المعرفة التي تعقب الشَّك تكون أقرب إلى الصَّواب، وإنَّ الذين

(١) ينظر: أسس الفلسفة للدكتور توفيق الطويل (ص: ٢١٠)

يقومون ببحث علمي من غير أن يسبقوه بشك يزاولونه، يشبهون الذين يسيرون على غير هدى فلا يعرفون الاتجاه الذي ينبغي أن يسلكوه..(١).

أهمية الشَّك المنهجي وثمرته:

إن الشك المنهجي خير طريقة لاتقاء الوقوع في الأخطاء، وهو من أفضل الوسائل التي تُساعد على تطهير العقل من الأغلاط، ومن أجدى السُّبل التي تقوي المناعة في العقل الإنساني وتحميه من التخبط في المتاهات المعرفية.(٢)

وإذا كان الشك المنهجي وسيلة من الوسائل فإن ذلك يعني أنه لا يمارس إلا في المعارف التي تحتاج إلى فحص واختبار، ولا يفعل إلا في الحالات التي يمكن أن يتسلل من خلالها الخطأ والانحراف.

فالمنهج العلمي الصَّحيح لا يقر الخلط بين الشَّك المنهجي والرَّفض العلمي المبني على دليل؛ لأن الشَّك يكون مشروعاً ومطلوباً في البحث العلميّ بوصفه خطوة أولى هدفها هو التَّثبت في الأمر، ولا يحق للباحث أن يرفض كل –أو بعض– ما يدَّعيه مخالفه من أدلة تدعم رأيه لا لشيء إلا؛ لأنها تؤيد رأيه، ذلك لأنَّ للمُخالِف أيضاً أن يُعامله بالمثل فيقول له: إنما رفضت دليلي؛ لأن قبوله يضعف رأيك، ونصرت غيره؛ لأنه يؤيد وجهة نظرك، فلابد

(١) – ينظر: أُسس الفلسفة للدُّكتور توفيق الطويل (ص٣١٤ وما بعدها).

(١) – ينظر: المصدر السَّابق (ص٢١١ وما بعدها).

للشَّك حتى يكون علميا من معايير موضوعية علميّة بعيدة عن الذَّاتية والتَّحيُّز(١) .

ومن البديهي في البحث العلمي أنَّ من أهم ركائزه أن ينطلق الباحث من اللامعرفة إلى المعرفة، أو من الظَّن إلى اليقين، دون أن ينطلق من قناعات تامة، يحرص على تسويغها أو التَّدليل عليها، فمثل هذا لا يمثل منهجًا سويا في مجال البحث العلمي، فالعقل الإسلامي مِعياري التَّكوين؛ لتمحوره حول الوحي؛ فهو عقل مِعياريّ يعمل ضمن إطار مشيَّد بالأصول والثَّوابت، ومن ثَّم فإنه حين يُعالج الأفكار لا يبحث عن مُكوناتها الذَّاتية، ولا يحاول الكشف عما هو جوهري فيها، بل يبحث لكل فكرة عن مكانها وموقعها في المنظومة المتكاملة التي يتخذها العقل المسلم مرجعًا له ومرتكزًا.

إنَّ الشَّك المنهجي عملية مُنضبطة، تسير وفق مبادئ وشروط محددة، وتلتزم بمنهجية استدلالية منضبطة، وليست مُجرد شُكوك مُطلقة لا زمام لها ولا خطام، وليست مُجرد إثارة للأسئلة من غير منهج ولا رؤية، وليست مُجرد تنكر للمعرفة اليقينية بالاعتماد على الافتراضات والخيالات، وإنما هي عميلة ممنهجة ومدروسة لها قوانين وشروط مضبوطة.

وإذا كان حالها كذلك فإنه لا يحق لكل أحد أن يدَّعي لنفسه الشَّك المنهجي، ولا يصح أن يقوم بها كل من سولت له نفسه أن يُمارس الشُّكوك ويُثيرها، وإنما لا يقوم بها إلا من لديه معرفة بأصول المعارف اليقينية، وإدراك لطرق الاستدلال وقوانينه، وخبرة بقوانين الجدل والمناظرة.

(١) – ينظر: العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسُّنة النَّبويَّة للدكتور خالد بن منصور بن عبد الله الدريس(ص: ٤٣).

فأهل النَّقد من المحدِّثين انطلقوا من الشَّك في كل مسألة حديثية لم يقم لديهم دليل على ثبوتها من حيث الثُّبوت حتى تثبت، فلم يحكموا بصحة حديث لم يظهر دليل على صحته إلا إذا توافرت فيه الشُّروط الخمسة؛ من اتصال الإسناد، وعدالة الرُّواة، والضَّبط التام، وانتفاء الشُّذوذ والعلة، وحتى هذه الشُّروط هي محل نظر ابتداء في كل حديث هو محل بحث، فلا حكم للاتصال حتى يثبت، ويُعْرف الاتصال بطرق، وهي:

(١) التَّصريح.

(٢) التَّرجيح.

(٣) الاستنباط.

فأما ثبوت الاتصال بطريق التَّصريح؛ فإنه يُدْرك بأحد أمرين:

(أ) التَّنصيص من عارف بهذا الشَّأن، كأن يقول إمام: إنَّ فلانًا سمع من فلان، أو رواية فلان عن فلان مُتصلة، أو نحو ذلك.

(ب) التَّصريح من الرَّاوي في إسنادٍ ثابت إليه بالسَّماع من شيخه، كأن يقول: حدثني فلان، أو سمعت فلانًا، أو سألت فلانًا....إلخ.

ويُشْترط لقبول دعوى الاتصال من هذا الوجه شروط:

(١) ثبوت الإسناد إلى مَنْ صَرَّح بالسَّماع أو غيره من صور الاتصال.

(٢)ألا يكون هذا الرَّاوي واهمًا في تصريحه بالسَّماع، أو كذابًا.

ويثبت وهمه في ذلك بنص إمام، أو بجمع الطُّرق.

(٣) ألا يُعارض ذلك نصُّ إمامٍ على عدم سماع ذلك الرَّاوي من شيخه، فإن نَفَى أئمة الحديث سماع هذا الرَّاوي من شيخه؛ فكلامهم مُقدَّم على مجرد ما

جاء في السَّند؛ لاحتمال أن يكون مَنْ دون الرَّاوي وَهِمَ فصرَّح بالسَّماع، ظانًّا أنَّ شيخه قال: سمعت فُلانًا، وليس الأمر كذلك، ولاحتمال التَّصحيف أو التَّحريف في النسخ، أو تَجوُّز الرَّاوي في إطلاق السَّماع ممن لم يسمع منه، كقول الحسن: حدثنا أبو هريرة، يعني بذلك أن أبا هُريرة حدَّث أهل بلده، لا أنه سمع بنفسه منه، وهذا تجوُّز، ولا شك أنَّ المعلوم عند أئمة هذا الشَّأن بعدم السَّماع أولى، لاسيما عند وجود الاحتمال، والله أعلم (١).

وأما ثبوت الاتصال بطريق التَّرجيح:

فكأن يختلف الأئمة في سماع الرَّاوي من شيخه، ما بين مُثْبِتٍ ونافٍ، فهنا يقال: المثْبِت مُقَدَّم على النافي وذلك: أنَّ الإثبات يَثْبُتُ باطلاع المثْبِت على السماع ولو مرة واحدة، بخلاف النَّافي: فإنه يَدَّعي دعوى عريضة، لا تثبت إلا باطلاع كافٍ ومُسْتَوْعِبٍ لأحوال الراوي وشيخه، وفي هذا مشقة وتعسر، ولذا كان الإثبات – في الجملة – أولى، ومن عَلِمَ حجة على من لم يَعْلَم.

وأما ثبوت الاتصال بطريق الاستنباط، فله صورتان:

أن يُدرِك الرَّاوي شيخه إدراكًا بينًا، ويكون اللقاء مُمكنًا.

(ب) ومن صور ثُبوت الاتصال بطريق الاستنباط: أن يحكم أحد الأئمة باتصال رواية راو عن شيخ له، مُستدلًّا بأنه قد سمع من فلان الأكبر أو أنَّه قديم الموت، فمن سمع من الأكبر أو قديم الموت؛ فمن باب أولى أن يسمع من الصَّغير، أو مُتأخر الوفاة، وهذا فرع عن الاستنباط من الإمام، وهو مقبول مالم يصرِّح أحد بعدم سماعه.

(١) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص:٢١)

وكذلك الضَّبط لا يحكم به لأحد إلا بعد ثبوت، ويعرف استفاضة أو رجحان ضبط الرَّاوي بين الأئمة، وهذه الصُّورة هي أعلى الصِّور في هذا الباب.

٢-تزكية بعض أئمة الجرح والتعديل للرَّاوي بأنه يحفظ حديثه ويُتقنه.

٣-سَبْر روايات الرَّاوي، ومُقارنتها بروايات غيره من الثِّقات؛ لينظر هل يوافقهم أم يخالفهم؟ ويُحْكَم على حديثه بعد ذلك بما يستحق، كما قال ابن معين: قال لي إسماعيل بن عُليّة يومًا: كيف حديثي؟ قلت: أنت مُستقيم الحديث، فقال لي: وكيف علمتم ذاك؟ قلت له عارَضْنا بها أحاديث النَّاس، فرأيناها مُستقيمة، فقال: الحمد لله.... (١)

٤-إذا نصُّوا على أنَّ الرَّاوي ثقة، وليس له كتاب، فهذا يدل على أنه يحفظ حديثه في صدره.

٥-ومن ذلك قول الرَّاوي عن نفسه: « ما كتبت سوداء في بيضاء » أو « ما يضُرُّني أن تُحْرَق كتبي» ونحو ذلك مما يدل على إتقانه لحديثه. (٢)

٦-باختبار الرَّاوي، وللاختبار صور، منها:

أ - أن يأتي إليه أحد أئمة الجرح والتَّعديل، فيسأله عن بعض الأحاديث، فيحدثه بها على وجه ما، ثم يأتي إليه بعد زمن، فيسأله عن الأحاديث نفسها، فإن أتى بها كما سمعها منه في المرة الأولى؛ علم أنَّ الرَّجُل ضابط لحديثه، ومُتقن له، أما إذا خَلَّط فيها، وقَدَّم وأَخَّر بما يخل بالمعنى ؛ عَرَفَ

(١) ينظر: تاريخ ابن معين رواية ابن مُحرِز (٣٩/٢).
(٢) ينظر: الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم (٣٢٣/٦)، تاريخ بغداد للخطيب (٣٦٢/٧)، شرح سنن أبي داود لابن رسلان (٥١٣/١٣).

أنه ليس كذلك، وتكلم فيه على قدر خطئه ونوعه، فإن كانت هذه الأخطاء يسيرة عددًا ونوعًا؛ احتملوها له إذا كان مُكثرًا، وإلا طُعِن فيه.

ومسألة كثرة الخطأ وقلته مسألة نسبية، ترجع إلى كثرة حديث الراوي وقلته، فمن كان مُكثرًا من أحاديثه الصحيحة، وأخطأ في أحاديث قليلة؛ احْتُمِل له ذلك الخطأ، كمن كان عنده عشرة آلاف حديث – مثلًا– وأخطأ في عشرين حديثًا منها، وهذا بخلاف من لم يكن عنده إلا حديث واحد – مثلا – وأخطأ فيه، فمثل هذا يكون متروكًا، أو كمن عنده عشرة أحاديث، وأخطأ في خمسة منها؛ فهذا يطعن فيه مع أن الخطأ في عشرين حديثًا، أو خمسين حديثًا، لا يضر من كان مُكثرًا، واسع العلم والحصيلة(١).

إلا أن النَّظر لا يقتصر على مسألة القلة والكثرة فقط، بل يُراعَى في ذلك أيضًا نوع الخطأ: فقد يكون الخطأ قليلًا، إلا أنَّه فاحش، فيذهب بحديث الراوي، كما جاء عن الدَّارقُطني أنه قال في الرَّبِيع بن يحيى بن مقسم: حَدَّث عن الثَّوري عن ابن المنكدِر عن جَابر، قال: جَمَع النبي –صلى الله عليه وعلى آله وسلم – بين الصلاتين، ثم قال: وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقة ولا جمل، وهذا يُسقط مائة ألف حديث وقال أبو حاتم في «العلل»: « هذا باطل عن الثَّوري »(٢).

(ب) ومن صور الاختبار – أيضًا – أن يُلقن الإمام منهم الرَّاوي بقصد اختباره شيئا في السَّند أو في المتن، لينظر هل سيعرف ويُميز؛ فيرد ما لُقِّنَه، أو لا يُميز؛ فيقبل ما أُدخل عليه، فإن ميز؛ فهو ضابط، وإلا فغير ضابط.

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٧٨/٩ رقم ١٢٣) ترجمة أبي داود الطيالسي.
(٢) ينظر: العلل لابن أبي حاتم (٢٠٥/٢ مسألة رقم ٣١٣).

ومن ذلك ما رواه الخطيب بإسناده عن أحمد بن منصور الرَّمادي قال: خرجت مع أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين إلى عبد الرزاق، خادما لهما، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحيى بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أختبر أبا نعيم، فقال له أحمد بن حنبل: لا تريد، الرجل ثقة، فقال يحيى بن معين: لا بد لي، فأخذ ورقة، فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثا ليس من حديثه، ثم جاءوا إلى أبي نعيم، فدقوا عليه الباب، فخرج، فجلس على دكان طين حذاء بابه، وأخذ أحمد بن حنبل فأجلسه عن يمينه، وأخذ يحيى بن معين فأجلسه عن يساره، ثم جلست أسفل الدكان، فأخرج يحيى بن معين الطبق، فقرأ عليه عشرة أحاديث، وأبو نعيم ساكت، ثم قرأ الحادي عشر، فقال له أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثم قرأ العشر الثاني، وأبو نعيم ساكت، فقرأ الحديث الثاني، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي، فاضرب عليه، ثم قرأ العشر الثالث، وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نعيم، وانقلبت عيناه، ثم أقبل على يحيى بن معين، فقال له: أما هذا، وذراع أحمد في يده، فأورع من أن يعمل مثل هذا، وأما هذا يريدني، فأقل من أن يفعل مثل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين، فرمى به من الدكان، وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيى: ألم أمنعك من الرجل، وأقل لك: إنه ثبت، قال: والله لرفسته إلي أحب إلي من سفري(١).

ومن قبول التَّلقين: أن يسأل الإمامُ أحدَ الرُّواة عن مجموعة من الأحاديث، أي هل حدثك فلان بكذا وكذا، وليس ذلك من حديثه، فإن أجابه بنعَم؛ عَرف ضعفه وغفلته، ويُعبِّر عُلماء الجرح والتَّعديل عن الرَّاوي الضَّعيف في مثل

(١) ينظر: تاريخ بغداد للخطيب (٣٠٧/١٤ ، ترجمة رقم ٦٧٤٠)

ذلك بقولهم: « فلان يُجيب عن كل ما يُسْئل عنه » ومن ذلك ما جاء في ترجمة محمد بن خلاد بن هلال عن أحمد بن واضح المصري قال : كان محمد بن خلاد ثقة ، ولم يكن عنده اختلاف حتى ذهبت كتبه فقدم علينا رجل يقال له: أبو موسى في حياة ابن بُكير بنُسخة ضمام ونسخة يعقوب فذهب إليه فقال له: أليس سمعت النُّسخة؟ قال: نعم قال: فحدثني بهما ، فما زال يخدعه حتى حدثه فكل من سمع منه قديما فسماعه صحيح (١) ومثل ما ذكره ابن أبي حاتم قال سألت أبا زرعة عن محمد بن معاوية نزيل مكة فقال: كان شيخا صالحا إلا أنه كلما لقن يلقن، وكلما قيل إنَّ هذا من حديثك حدث به، يجيئه الرَّجل فيقول: هذا من حديث معلى الرازي وكنت أنت معه فيحدث بها على التَّوهم – وترك أبو زُرعة الرِّواية عنه ولم يقرأ علينا حديثه(٢) والله أعلم.

د – إغراب إمام من الأئمة على الرَّاوي بالحديث، فيقلب سنده، أو متنه، أو يُرّكِب سند حديث على متن حديث آخر، أو العكس، ليعرف ضبط الرَّاوي من عدمه أو قلته، ويحكم عليه بما يستحق حسب حِذْقه، وفطنته، وضبطه، أو غفلته، وعدم فهمه.

وهذا يفعله الشُّيوخ مع تلاميذهم لمعرفة نباهتهم وتيقظهم، والعكس، كما جرى من حماد بن سلمة مع ثابت البُناني، قال حماد بن سلمة قال: « يقول النَّاس: القصاص لا يحفظون. فكنتُ أقلب على ثابت البُناني حديثه – يعني أجرب حفظه – فكنت أقول الحديث عن فُلان: كيف حديث عبد الرَّحمن بن أبي ليلى؟ فيقول لا، حدثناه فلان. وأقول لحديث عبد الرَّحمن بن

(١) ينظر: لسان الميزان لابن حجر(١١٨/٧ ، ترجمة رقم ٦٧٥٤).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٠٣/٨-١٠٤ ترجمة رقم ٤٤٣).

أبي ليلى: كيف حديث فلان؟ فيقول لا، حدثنا عبد الرَّحمن بن أَبِي لَيْلى » (١).

وكقول أبي حاتم الرَّازي :« قُلتُ على باب أبي الوليد الطَّيالسي: من أغرب على حديثًا غريبًا مُسندًا صحيحًا لم أسمع به فله على درهم يتصدق به، وقد حضر على باب أبي الوليد خلق من الخلق، أبو زُرعة فمن دونه، وإنما كان مُرادي أن يلقي علي ما لم أسمع به، فيقولون هو عند فلان، فأذهب فأسمع، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب على حديثًا» (٢).

وأما ضبط الكتاب فيعرف بعدة أمور منها:

١-التَّنصيص من إمام على أنَّ فُلانًا صحيح الكتاب، أو أنَّ كتابه هو الحَكَم بين المحدِّثين، أو أن كتابه كثير العجم والتَّنقيط، ونحو ذلك مما يدُّل على ضبطه لكتابه.

ونحو ذلك ما قاله عفان بن مسلم الصَّفار في أبي عوانة قال : « كان أبو عوانة صحيح الكتاب، كثير العجم، والنَّقط كان ثبتًا، وأبو عوانة في جميع حاله أصح حديثا عندنا من هشيم»(٣).

وقال الإمام أحمد عنه: «إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم»(٤).

---

(١) ينظر: الجرح والتَّعديل لابن أبي حاتم (٤٤٩/٢).
(٢) ينظر: «الجرح والتَّعديل» لابن أبي حاتم (٣٥٥/١).
(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ للفسوي(١٦٨/٢-١٦٩) بتصرف .
(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٠/٩، ترجمة رقم ١٧٣).

وقال ابن عبد البر: «أجمعوا على أنه ثقة ثبت حجة فيما حدث به من كتابه، وكان إذا حدث من حفظه ربما غلط»(١).

٢-التَّنصيص على أنَّ أصل الرَّاوي الذي يُحدِّث منه مُقَابلٌ على أصل شيخه، أو على نُسخة مُعتمدة منه (٢).

٣-أن يوافق حديثُهُ الذي يرويه من كتابه حديثَ الثِّقات، فإن هذا يدل على ضبطه لكتابه، وقد يكون عنده ضبط صدر، وقد لا يكون.

---

(١) ينظر: «الاستغناء» لابن عبد البر (٢ / ٨٥١ - ٨٥٢ رقم ٩٩٧).

(٢) بلغت عناية المحدِّثين بالتأكيد على المقابلة أو المعارضة مبلغًا عظيمًا حتى اعتبر العلماء الكتب التي لم تعارض كأنها لم تكتب، كما روي ذلك عن عروة بن الزبير، كما سيأتي عند ابن الصلاح، وقال الخطيب في كتابه «الجامع لأخلاق الراوي» في باب وجوب المعارضة بالكتاب لتصحيحه وإزالة الشك والارتياب: يجب على من كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرط في صحة الرواية من الكتاب المسموع. اهـ.

وقال القاضي عياض في «الإلمَاع»: ص: ١٤٢ وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فمتعينة لابد منها، ولا يحل للمسلم التقي الرواية ما لم يقابل بأصل شيخه أو نسخة تحقق، ووثق بمقابلتها بالأصل.

وما أجمل ما أخرجه الخطيب في «الجامع» ١/ ٢٧٩ عن الإمام الشافعي حيث قَال: إذا رأيت الكتاب فيه إلحاق وإصلاح فاشهد له بالصحة.

ولقد كتب في المقابلة أو المعارضة وأهميتها وشروطها وآدابها كثير من المتقدمين، منهم الرَّامهرمزي، والقاضي عياض، والخطيب البغدادي، وابن السَّمْعَاني، وابن عبد البر، وغيرهم.

كما كتب كثير من المُحدثين في إبراز دور المحدِّثين وسبقهم في الارتقاء بهذه الطَّريقة وريادتهم فيه.

٤-التَّنصيص على أنه لم يكن يُعير كتابه، ولا يُخْرِج أصله من عنده؛ لأن فاعل ذلك قد ينسى المُعار إليه، وقد يعيره للمأمون وغير المأمون؛ فيؤدي ذلك إلى إدخال شيء في كتابه، وهو ليس من حديثه، وقد لا يُميِّز ذلك، لاسيما إذا لم يكن عنده حفظ وإتقان لحديثه، فيسقط حديثه.

وشرط المحدِّثون بعد الاتصال والضَّبط التام انتفاء الشُّذوذ والعِلة؛ لأنه قد تتوفر الشُّروط الثَّلاثة الثُّبوتية؛ وهي اتصال الإسناد، وعدالة الرُّواة، والضَّبط التام، ولا يصح الحديث لعلة خفية قادحة فيه وغيرها مما يُسبب ضعفًا في الرِّواية.

فمن المواضع الخفية في الاحاديث المعللة – ما ذكره ابن أبي حاتم قال: وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ قَتَادة ، وحمَّادُ بنُ سَلَمة، عَنْ عِكْرِمَة بْنِ خَالِدٍ، عَنِ ابن عمر، عن النبيّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلاً قَدْ أُبِّرَتْ ، فَثَمَرَتُها لِلْبَائِعِ؛ إلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ المُبْتَاعُ؟ قَالَ أَبِي: كنتُ أستَحْسِنُ هَذَا الحديثَ مِنْ ذِي الطَّرِيقِ، حَتَّى رأيتُ مِنْ حديثِ بعضِ الثِّقَات : عَنْ عِكْرِمَة بْنِ خالد، عن الزُّهْرِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم .قَالَ أَبِي: فَإِذَا الحديثُ قَدْ عَادَ إِلَى الزُّهْرِي، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النبيّ صلى الله عليه وسلم. (١)

قال ابن حجر : وهو المعلول (يعني لأن نافعا عن ابن عمر – رضي الله عنهما –) فجعل مسألة بيع العبد عن عمر – رضي الله عنه – ومسألة بيع النخل عن النبي – صلى الله عليه وسلم –.

(١) ينظر: علل ابن أبي حاتم (٣/٦٠٣-٦٠٤ مسألة رقم ١١٢٢).

قال النَّسائي : «سالم أجل من نافع ولكن القول في هذا القول نافع وكذا قال علي بن المديني والدَّارقطني».

قال العلائي: «وبهذه النُّكتة يتبين أنَّ التَّعليل أمر خفي لا يقوم به إلا نُقاد أئمة الحديث دون الفقهاء الذَّين لا اطلاع لهم على طرقه وخفاياها».

قلت– أي ابن حجر–: وسبب الخفاء في هذا المثال أنَّ عكرمة بن خالد أكبر من الزُّهري وهو معروف بالرِّواية عن ابن عمر– رضي الله عنهما – فلما وجد الحديث من رواية حماد بن سلمة عنه كان ظاهره الصِّحة وكان يعتضد بها ما رواه الزُّهري عن سالم عن أبيه ويرجح على رواية نافع خلافًا لما قال ابن المديني والنَّسائي وغيرهما.

لكن لما فتشت الطُّرق تبين أن عكرمة سمعه ممن هو أصغر منه وهو الزُّهري، والزُّهري لم يسمعه من ابن عمر – رضي الله عنهما – إنما سمعه من سالم فوضح أنَّ رواية حماد بن سلمة مدلسة أو مسواة، ورجع هذا الإسناد الذي كان يمكن الاعتضاد به إلى الإسناد الأول الذي حكم عليه بالوهم وكان سبب حكمهم عليه بالوهم كون سالم أو من دونه سلك الجادة؛ لأنَّ العادة والغالب أن الإسناد إذا انتهى إلى الصحابي – رضي الله تعالى عنه – قبل بعده: عن النَّبي – صلى الله عليه وسلم – فلما جاء هنا بعد الصَّحابي ذكر صحابي آخر والحديث من قوله –كان الظَّن غالبا على أن من ضبطه هكذا أتقن ضبطا – والله أعلم –(١).

وبذلك يتبين مقدار ما بذله المحدِّثون في الاستيثاق والتَّأكد من المرويات قبولًا أو ردًّا، فالمنهج النَّقدي عند المحدِّثين شكل حِصنًا منيعًا ضد أعداء

(١) ينظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/٧١٢-٧١٤).

السُّنة النَّبويَّة من القُدماء والمحدَثِين، ولهذا كانت سِهام القوم مُوجهة إلى السُّنة النَّبويَّة أكثر من غيرها، لا لضعفها، بل لما تُشكله من حواجز منيعة في وجه هؤلاء جميعًا.

فوصول المحدِّثين إلى تعريف كامل للرِّواية الصَّحيحة ثم تطبيقهم له في مؤلفات كاملة كالصَّحيحين للبُخاري ومُسلم يُعدُّ إبداعًا لم يُسبقوا إليه، وهو دليل على إتقانهم، فلولا أنهم أتقنوا الأُسس المنهجيّة في البحث والتي تقدم ذكرها ما وصلوا إلى إنضاج النَّقد بكل مُشتملاته، وصاروا بهذه المنهجيّة مثلا يُحتذى، ونبراسًا يُقتفى (١).

(١) ينظر: شهادة الدُّكتور أسد رُستم لأهل الحديث ومنهجهم في كتابه«مصطلح التاريخ» (ص: ٥ وما بعدها).

الخاتمة

يتميزُ منهج المحدِّثين في التَّعامل مع قضايا السُّنَّةِ النَّبويَّةِ بميزتينِ رئيستينِ:

أولاهما: التَّوزان والاعتدال؛ وذلك لأنه منهج يقومُ على الاستقراء والتَّتبع، وهو من ثَمَّ منهج واقعي لا يمكن فصلُه عن أسبابه ومؤثراته.

ثانيتهما: الاطراد؛ فهو منهج مُطرد، لا يمكن لمنصفٍ أن يرميَه بالتناقض أو الانتقائية، أو نحو ذلك من الأوصاف التي بنيت على غير أساس علمي معتد به.

-تميز المحدِّثون بأنهم أنتجوا قانونًا نقديا دقيقًا يطبق على كل رواية ليقيس صحتها من ضعفها، لا تقبل فيه الرِّواية إلا بعد أن تجمع شروطًا خمسة، وهذا لم يسبق إليه أحد قبلهم.

-إنَّ العلوم المنهجية الإسلامية قد أسهمت في خدمة المعرفة التي يحتاج إليها الإنسانُ، من خلال تغطيتها لمنهجيِ الخبر والفهم أو التَّفسير اللذين يمثلان ثلثيِ المناهج التي يحتاج إليها البشرُ للحصول على المعرفة، كما نجد التَّكامل الدَّقيق بين هذين المنهجين؛ فإنَّ الأول يقوم بغربلة الأخبار الواردة من الوحي غير المتلو عبر قواعدَ دقيقةٍ تُفرِزُ النُّصوص إلى مقبولة ومردودة، ويأتي المنهج الثاني بعد الإعلان عن المقبول والمردود؛ ليُعلِنَ عن نبذ المردود وعدم صلاحيته للاعتماد والتفسير، ويكشفَ عن معاني النَّص المقبول للوصول إلى فهمه، واستخراج الأحكام منه.

-وضع المحدِّثون منهجًا علميًّا فريدًا في نقل الأخبار، يقوم على ضبط قواعد التَّثبت في نقل الأخبار، وتحديد قواعد حفظها وسلامتها، وأرسوا تقاليدَ

علمية فريدة، وكانوا هم السَّابقون إلى ذلك، وقدموا بهذا مساهمة منهجية في الفكر المنهجي الإسلامي.

–قواعد المحدِّثين في الرِّواية وطرق الأخذ والاحتياط في قبول المرويات ونقد الرِّجال تفوق القواعد التي وضعت حديثًا لعلم «الميثودولجيا» أو علم كتابة التَّاريخ والتي يتشدق بها الغربيون الآن.

لقد أسس المحدِّثون الفكر المنهجي النَّقدي للمرويات، فحددوا قواعد لنقد الحديث سندًا ومتنًا بموضوعية وتجرد وشمول، فكانوا بذلك رواد المنهج العلمي النَّقدي.

– سبق المسلمون وخُصوصا عُلماء الحديث إلى كثير من أُسس التَّعليم وطرقه، فقد عرفوا التَّخصص قديمًا، كما عرفوا أسلوب البعثات الذي تتمثل عندهم في الرِّحلات التي هي ديدن المحدِّثين وبها اتصفوا، والشَّيخ يزداد عندهم جلالة إذا ارتحل.

بهذا نكون قد وصلنا إلى نهاية البحث، فالله أسأل أن ينفع به، وأن يعصمنا من الزَّلل، وهو المسئول وحده أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، مُستشفعًا به عنده للفوز برضوانه في جنَّات النَّعيم، وأن ينفع به كاتبه، وقارئه في الدُّنيا والآخرة، وهو من وراءِ القصدِ، وهو الهادي إلى سواءِ السَّبيلِ، وهو حسبُنَا ونِعْمَ الوَكِيلُ.

وآخرُ دعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وصلِّ اللهم، وسَلِّمْ، وَبَارِكْ عَلَى سيدِّنَا محمد، وعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ.

***

ثبت بأهم المصادر والمراجع

-أثر علم أصول الحديث في تشكيل العقل المسلم، د. خلدون الأحدب، دار ابن حزم، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

-أُسس الفلسفة للدُّكتور توفيق الطَّويل، دار النَّهضة العربية بالقاهرة، ١٩٩٠م.

-الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدِّين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مُطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (المتوفى: ٧٠٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور قحطان عبد الرَّحمن الدوري، دار العلوم للنشر والتَّوزيع، عمان- الأردن، الطَّبعة الأولى ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٧م.

- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)

تحقيق عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

-تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال، يوسف بن عبد الرَّحمن بن يُوسف، أبو الحجاج، جمال الدِّين ابن الزَّكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ) تحقيق: د. بشار عواد معروف

مُؤسسة الرِّسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

-الجرح والتَّعديل، عبد الرَّحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التَّميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند

دار إحياء التُّراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

– زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدِّين ابن قيِّم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، مؤسسة الرِّسالة، بيروت – مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ /١٩٩٤م.

–سمات المنهج النَّقدي عند المحدِّثين، د محمد علي قاسم العمري، بحث منشور على شبكة الانترنت.

–سير أعلام النُّبلاء، شمس الدِّين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذَّهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشَّيخ شُعيب الأرناؤوط، مُؤسسة الرِّسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

– شرف أصحاب الحديث، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ) تحقيق: د. محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

– العلل لابن أبي حاتم الرازي ت. ٣٢٧هـ، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط ٢٠٠٦م.

– العيوب المنهجية في كتابات المستشرق شاخت المتعلقة بالسُّنة النَّبويَّة، د. خالد بن منصور بن عبد الله الدريس. نشر مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.

– فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدِّين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ) تحقيق علي حسين علي، مكتبة السنة – مصر، الطبعة الأولى،

١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م، وطبعة أخرى بتحقيق د عبد الكريم الخُضير، طبعة دار المنهاج.

-قواعد التَّحديث من فُنون مُصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ)، مؤسسة الرسالة ناشرون – بيروت ط١ / ١١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

-المعجم الفلسفي، إعداد مجمع اللغة العربية بالقاهرة، طبعة الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

-مناهج البحث العلمي، الدُّكتور عبد الرَّحمن بدوي، نشر وكالة المطبوعات بالكويت، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.

– نصب الراية لأحاديث الهداية، مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق الشيخ: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر – بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

فهرس المجلة

م	البحث	رقم الصفحة
١	مقصد التزكية في السنة النبوية دراسة موضوعية إعداد الباحث أحمد رزق درويش محمد	١-٧٢
٢	دار الحديث الكاملية ودورها في خدمة السنة النبوية بقلم الدكتور/ أحمد نبوي أحمد مخلوف	٧٣-١٤٢
٣	حديث « أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ »« رَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ » الدكتور أحمد أحمد حسن واكد	١٤٣-٢٥٠
٤	مدلول مصطلح «صدوق» عند الإمام العجلي في كتابه: «معرفة الثقات» .. دراسة تأصيلية تطبيقية إعداد الباحث أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي	٢٥١-٤٤٠
٥	"سورة التكاثر ومنهجها في تربية النفس البشرية" مقدم من الدكتورة حنان فتحي أحمد محمد رفاعي	٤٤١-٥٢٤

٦	دلالات حول الحداثة وما بعد الحداثة دكتور **خالد عبد الموجود مصطفي محمد دويدار**	٥٢٥-٦٠٦
٧	لطائف الأسانيد وفوائد معرفتها **دراسة تأصيلية ونماذج تطبيقية** **د / خالد عبد النبي عبد الرازق**	٦٠٧-٦٥٦
٨	دراسة نقدية لكتاب "الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله دراسة تحليلية" إعداد: **د. رجب محمود خضر سعيد**	٦٥٧-٧٥٠
٩	الأسس المنهجية عند المحدثين إعداد **د/ سامح عبدالله عبدالقوي متبولي**	٧٥١-٨٣٨
١٠	رسالة إلى الراغبين في عفو رب العالمين **﴿ وَلْيَعْفُوا ﴾دراسة موضوعية** إعداد **عائشة السيد محمد السيد حسن**	٨٣٩-٩٢٤
١١	كيف عالج القرآن الكريم حادثة الإفك. بحث مقدم من **د/ فادى محمود محمد الرفاعى**	٩٢٥-١٠١٦

١٢	المنتقى من كتاب الوسوسة لابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)انتقاء الحافظ أبي نصر المؤتمن بن أحمد بن علي الساجي(ت ٥٠٧هـ) دراسة وتحقيق: د .كمال بن محمد قالمي	١٠١٧-١٠٧٨
١٣	مُخْتَلِفُ الحَدِيثِ عِنْدَ الإِمَامِ النَّسَائِيِّ (ت:٣٠٣هـ) دِرَاسَةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ عَلَى سُنَنِه الصُّغْرَى (المُجْتَبَى) إعداد د/ محمد عبد الفتاح حافظ الدسوقي	١٠٧٩-١٢٠٦
١٤	القرائن وأهميتها في الكشف عن العلل د. محمد عزيز العازمي	١٢٠٧-١٢٦٢
١٥	الصور البلاغية في الربع الثاني من سورة النحل من الآية الثلاثين إلى نهاية الآية الخمسين إعداد الدكتور/ محمود خليفة محمود حفناوي	١٢٦٣-١٤٥٤
١٦	روايات فاتحة «عبس» في الميزان دراسة حديثية نقدية إعداد الدكتور / وليد عبد الرحيم إبراهيم عبد الرحيم	١٤٥٥-١٥٩٠

١٧	حديث القرآن الكريم عن الغفلة وعلاجه لدائها إعداد الدكتورة/ فحياء محمود محمد الرفاعي	١٥٩١-١٦٧٠
١٨	فهرس المجلة	١٦٧١-١٦٧٦